

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٧٩٣**

الأربعاء ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد كاندانغا - باريكي
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/462)

1239086 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقريـــر الأمين العـــام عن الحالة في أفغانســـتان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/462)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، جمهورية إيران الإسلامية، تركيا، كندا، لاتفيا، نيوزيلندا، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوري فيديتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ستيفن إيفانز، الأمين العام المساعد المعني بعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/462، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): لقد حدثت تطورات هامة في أفغانستان ولا تزال تؤثر عليها منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش في آذار/مارس (أنظر S/PV.6735).

لقد أحرز تقدم كبير خلال مؤتمرين دوليين عقدا في كابول وشيكاغو — وسيعقد مؤتمر ثالث الشهر المقبل في طوكيو. وبدأ ذلك التقدم في تحديد وتشكيل مستقبل أفغانستان التي تشق طريقها نحو تولي زمام أمورها بالاعتماد على الذات. وكان مؤتمر كابول الوزاري المعقود في ١٤ حزيران/يونيه فرصة لأفغانستان لإثبات قيادتها لعملية بالغة الأهمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار في المستقبل – بناء التعاون الإقليمي والثقة. وقد قطعت عملية اسطنبول – التي تتولى أفغانستان قيادتها بملكية إقليمية ودعم دولي – خطوات مثيرة للإعجاب منذ تدشينها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، خلال ما يزيد قليلا عن سبعة أشهر.

وفي كابول، أيدت الدول الموقعة على بيان الصداقة والتعاون في ”قلب آسيا“ سبعة تدابير لبناء الثقة، وضعت عبر عملية تشاورية إقليمية، بهدف التصدي للتهديدات والعقبات المشتركة التي تعيق تحقيق الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاستجابة الإنسانية. ويتوقع اتخاذ المزيد من مثل هذه الإجراءات مع استمرار العملية. ويسرني سعي تلك الدول إلى مشاركة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي ستوفر الدعم التقني لكلٍ من تلك المبادرات على حدة بطبيعة الحال.

وتشكل هذه العملية إضافة هامة جديدة — نظرا لتولي أفغانستان زمام أمرها – بالنسبة إلى العديد من المحافل الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف القائمة بالفعل، بما في ذلك منظمة

شنغهاي للتعاون، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وينبغي أن ينظر إلى تلك العملية على أنها تسهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء منطقة تعاونية مستقرة ومزدهرة.

أما من حيث المبادرات الإقليمية في منظومة الأمم المتحدة، فإني أقدر الدور الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الكاسحة التي من الواضح أنها تتجاوز قدرة أي بلد في المنطقة على مجابهتها. أولا، أود أن أنوه بعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. فلنتذكر بأنه يوجد ما يزيد على ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغان مسجلين في باكستان وإيران. ومن الواضح أن هذا له أثر هائل ليس على أفغانستان فحسب بل أيضا على هذين البلدين المضيفين. كذلك أرحب بدعم المجلس وأحضه على دعم الاستراتيجية المتعلقة بإيجاد حلول لمشكلة اللاجئين الأفغان، وهي استراتيجية أطلقتها في جنيف في شهر أيار/مايو أفغانستان وباكستان وإيران بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من أعضاء أسرة الأمم المتحدة بغية معالجة مسألة عودة اللاجئين الأفغان وإدماجهم بطريقة شاملة ومستدامة.

إن إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان يقوضان استقرار المنطقة ويؤثران بالعالم كله. ويسرني أن المدير التنفيذي يوري فيدوتوف، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موجود هنا اليوم ليقدم لنا إحاطة إعلامية عن آخر التطورات المتعلقة بمكافحة المخدرات وعن الجريمة العابرة للحدود.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الاجتماع المتعلق بأفغانستان والذي انعقد في شيكاغو في ٢١ أيار/مايو بوصفه جزءا من قمة الناتو قطع شوطا طويلا نحو تحديد شكل الدعم الطويل الأجل للقوات الأمنية الوطنية الأفغانية. وقد شهدنا ضمانات هامة، من الناحيتين المالية والتقنية وإعادة تأكيد التزامات الناتو ضمن الإطار الزمني المتفق عليه سابقا من أجل عملية الانتقال. إن هذا المستوى من الوضوح والالتزام بشأن استمرار الدعم المقدم للقطاع الأمني يساعد في تخفيف حدة التوتر المتصاعد داخل أفغانستان وفي صفوف شركائها الدوليين إزاء ما ستكون عليه الحالة بعد عام ٢٠١٤. كذلك فإنه يعزز رسالة المجتمع الدولي ومفادها أن عملية الانتقال لن تعني التخلي عن أفغانستان.

وبينما تتولى القوات الأمنية الوطنية الأفغانية تدريجيا المسؤولية عن الأمن في البلد، سنواصل دعم تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لديها، ولا سيما في هياكل الشرطة الوطنية والشرطة المحلية. وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه يجب على جميع الأطراف، بالنظر إلى مسؤولياتها المتزايدة، خاصة القوات الأمنية الأفغانية، أن تواصل إعطاء أولوية لحماية المدنيين.

وكما يذكر تقرير الأمين العام (S/2012/462) عن أفغانستان، فقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية انخفاضا كبيرا في عدد الحوادث الأمنية عما كان عليه الأمر في عام ٢٠١١. ومهما يكن من أمر، فإنه من سوء الطالع أن ذلك قد اقترن بوقوع حوادث على نطاق واسع وزيادة في استخدام الأساليب التي تستهدف المدنيين، وخاصة الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والقتل المستهدف للمدنيين من جانب العناصر المناوئة للحكومة. فلنبق في الأذهان أن تلك القوات مسؤولة عن ٨٠ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين.

وكما أبرز الممثل الخاص كوبيش في آذار/مارس، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قد وثّقت بأن عام ٢٠١١ يمثل السنة الخامسة على التوالي في زيادة الإصابات في صفوف المدنيين، وإن كان ذلك قد اتسم بعدد أقل من الحوادث. ببساطة هذا أمر غير مقبول. لذلك علينا أن نواصل حث جميع أطراف الصراع على مضاعفة جهودها لحماية المدنيين ومساءلة الأفراد المسؤولين عن تلك الحوادث.

وفي ما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أتطرق بصورة خاصة إلى القرار الذي اتخذته القوة الدولية للمساعدة الأمنية في ١٢ حزيران/يونيه، الذي اتخذ في أعقاب الوفيات المأساوية في صفوف المدنيين الناجمة عن الغارة الجوية على مقاطعة لوغار قبل ستة أيام من ذلك التاريخ لزيادة القيود على استخدام الذخائر الجوية ضد المساكن المدنية. وكما قلت، فإنه على الرغم من أن عدد الإصابات التي تُعزى إلى القوات التابعة للحكومة مستمر في الانخفاض، ويشكل جزءا صغيرا من المجموع — ومن الواضح أن تلك القوات هي القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تواصل بصرامة اتخاذ تدابير لتقليص الإصابات في صفوف المدنيين — فقد أعربت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مرارا وتكرارا عن قلقها بسبب ما أدت إليه العمليات الجوية من زيادة في الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين تفوق من أي أسلوب آخر تستخدمه القوات الموالية للحكومة. لذلك، أود مرة أخرى أن أقول بأن قرار القوة الدولية للمساعدة الأمنية يمثل تطورا طيبا جدا.

ولكن الأمن وحده لن يحقق الاستقرار والسلام الدائمين لأفغانستان. فمثلما شهدنا تقدما في تحديد الدعم المقدم للجانب الأمني في الأمد الطويل من المهم بنفس القدر أن نرى نفس المستوى من الالتزام بقطاع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، نتوق كثيرا إلى انعقاد مؤتمر طوكيو المقبل بوصفه خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وسيترأس الأمين العام وفد الأمم المتحدة الذي سيشمل الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأنا شخصيا.

ونلاحظ أوجه القلق من جميع الجوانب إزاء الوفاء بالكلمات الرقيقة والالتزامات التي أعرب عنها في العديد من المؤتمرات المتعلقة بأفغانستان طيلة العقد الماضي. وتحقيقا لتلك الغاية أرحب بالتطور الراهن المتمثل في وضع إطار وآلية لمتابعة التقدم بشأن هذه الالتزامات ومساءلة الحكومة الأفغانية والمانحين عن تنفيذها. من المتوقع الاتفاق في طوكيو على آلية المساءلة المشتركة التي ينبغي الإبلاغ عنها من خلال مجلس التنسيق والرصد المشترك، وسوف توفر أساسا متينا يمكن أن يرتكز عليه الدعم الإنمائي في الأجل الطويل.

ولكن بالنظر إلى محدودية القدرة والموارد، وبالنظر إلى ضعف المؤسسات الحديثة العهد، علينا أن نكفل بأن تكون التوقعات منطقية حول ما يمكن لأفغانستان أن تفعله في إطار زمني قصير وألا تثبت بأنها غير مجدية. وعلينا أن نبقي في الأذهان هدفنا الشامل، ألا وهو أن نرى أفغانستان مستقرة ومعتمدة على الذات بالاقتران مع قيام مؤسسات فعالة تقدم الخدمات الضرورية، وتحقق العدالة والفرص لشعبها. ولن نحقق ذلك الهدف إلا إذا واصلنا الاستثمار في المؤسسات الأفغانية الناضجة وفي الأولويات التي يضعها أبناء أفغانستان أنفسهم.

أرحب بالقيادة الأفغانية للعملية التي تؤثر تأثيرا شديدا بالبلد وشعبه، بدءا بإعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية وعملية قلب آسيا التي ذكرتها آنفا، ولكن أيضا بتضمين مبادرات بشأن المصالحة والإعداد للانتخابات المقبلة.

إن تعيين صلاح الدين رباني لترؤس المجلس الأعلى للسلام يؤذن بمواصلة الارتباط والالتزام والاستمرارية من جانب الحكومة الأفغانية. وما برحت الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جهود المجلس وتتطلع بلهفة إلى أن ترى عملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانستان تحقق زخما.

إن الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٤ ستمثل لحظة حاسمة ذات أثر كبير على ترسيخ التقدم المحرز حتى الآن والاستقرار في الأجل الطويل. ويجب أن تُجرى الانتخابات وفقا للدستور لكفالة انتقال سياسي سلس ولإظهار زيادة في الاعتماد على الذات في أفغانستان وفي سيادتها. نرحب ببيان الرئيس كرزاي الذي أدلى به في شيكاغو في أيار/مايو ومؤداه أن الانتخابات لا بد من أن تتسم بالنزاهة وأن تكون خالية من التدخلات الداخلية

والخارجية. وبالمناسبة، نشهد بالفعل زيادة في النشاط السياسي والنقاش قبل اقتراع عام ٢٠١٤.

نرحب أيضا بعملية التشاور البناءة بشأن قانون الانتخابات الذي فرغت منه مؤخرا لجنة الانتخابات المستقلة والقرار بالبدء بالعمل على تسجيل الناخبين، فكلاهما إشارتان على وجود عنصر جوهري من أجل عملية سليمة، أي عملية تشمل الجميع.

وبالإضافة إلى المرحلة الثانية الجارية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثلة في تعزيز مشروع القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد الذي يوفر الدعم الفني للانتخابات، يقوم المبعوث الخاص كوبيش بالتشاور مع الحكومة والمؤسسات المعنية لتقرير الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد على أفضل نحو في العملية الانتخابية. ولا يزال أمامنا عامان قبل الانتخابات، ومن المهم للغاية أن يجري تنفيذ هذه القرارات الحكومية بخطى سريعة.

وكما يبين تقريرنا بوضوح، فإن القضايا الإنسانية لا تزال تشكل مدعاة للقلق. وكانت الفيضانات التي حدثت في ربيع هذا العام شديدة للغاية في أعقاب شتاء ٢٠١١-٢٠١٢ القاسي جدا. وبطبيعة الحال، فإن استمرار الصراع يؤدي إلى تفاقم مسائل قضايا التشرد الخطيرة بالفعل. وسلطت منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، خلال الزيارة التي قامت بها مؤخرا، الضوء على الاحتياجات الإنسانية الكبيرة ومشاعر عدم اليقين تجاه المستقبل - ويجب علي أن أقول - وتراخي الدعم للنداء الموحد لهذا العام. وبينما يجب أن نهدف على المدى الطويل إلى ربط المساعدة الإنسانية بمبادرات التنمية، لا يمكننا أن نتجاهل الاحتياجات الفورية الملحة على أرض الواقع حاليا.

أخيرا، أود أن أنتقل إلى التطورات التي تؤثر تأثيرا مباشرا بقدر أكبر على مستقبل بعثة بعثة الأمم المتحدة نفسها. فقد تضافرت الظروف في جميع أنحاء العالم - الأزمات المالية في الاقتصادات الرئيسية والطلبات المتنافسة على الاهتمام الدولي - لتؤثر على عمليات الأمم المتحدة للسلام وتؤدي إلى تقلص الميزانيات. وسيؤثر ذلك أيضا على بعثة الأمم المتحدة. والتوقعات بأن البعثة سيكون بوسعها بذل المزيد من الجهود فيما تستمر المرحلة الانتقالية لن تكون واقعية في مواجهة هذه الزيادة في التقشف المالي.

ويجب على بعثة الأمم المتحدة وغيرها من البعثات السياسية الخاصة تلبية الأهداف التي حددتها الجمعية العامة خلال دورات مدة كل منها سنتان. وبطبيعة الحال، فإن هيئات الأمم المتحدة المعنية بالميزانية هي التي ستحدد في نهاية المطاف الميزانيات والاحتياجات من الموارد، ولكن الميزانية التي سنطرحها لبعثة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ ستعبر عن الحاجة العامة إلى إجراء تخفيضات، حسبما طلبت الدول الأعضاء.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فقد اتُخذ قرار استراتيجي بإعادة تشكيل وجود بعثة الأمم المتحدة في المقاطعات، وذلك تمشيا مع التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل الذي أجري في العام الماضي بناء على طلب مجلس الأمن، مع إجراء تغييرات ذات صلة بالمرحلة الانتقالية وأحدث ولاية صادرة عن مجلس الأمن. وسيساعد هذا القرار بالتأكيد على خفض التكاليف.

وإذا ما أرادت البعثة التعامل مع الخفض الكبير في ميزانيتها، سيتعين عليها أيضا استعراض جميع جوانب هياكلها الفنية وهياكلها للدعم ووضع أولويات لأنشطتها البرنامجية. وستؤثر عملية كهذه بالضرورة على تنفيذ الولاية، ولكن نطاق هذا التأثير لم يتحدد بعد وسيتم قريبا إبلاغ هيئات الأمم المتحدة المعنية بالميزانية والمجلس بذلك.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب أن تراعي المناقشات غير الرسمية حول الإطار الدولي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٤، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في أفغانستان، قيود الميزانية والقيود البرنامجية، إلى جانب احتياجات

المرحلة الانتقالية والحالة على أرض الواقع. وهذه المناقشات يجب أن تحددها أيضا عملية تشاور ملائمة، مع الحكومة الأفغانية في المقام الأول، لكي يتسنى للمجلس اتخاذ قرار مستنير.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن. ويسرني أن تتاح لي الفرصة لاطلاع المجلس على آخر أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي ترمي إلى اعتراض تدفق المخدرات ومكافحة الجريمة في المنطقة.

يسلم أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/462) تحديدا بخطر المخدرات والجريمة. وفي الواقع، تنتج أفغانستان نحو ٩٠ في المائة من المواد الأفيونية في العالم، والجزء الجنوبي من البلد هو أكبر منطقة لإنتاج الأفيون في العالم.

وبلغ إجمالي إنتاج الأفيون العالمي حوالي ٠٠٠ ٧ طن في عام ٢٠١١. وفي أفغانستان، زاد إنتاج الأفيون من ٦٠٠ ٣ طن في عام ٢٠١٠ إلى ٨٠٠ ٥ طن في عام ٢٠١١. وربما ينخفض عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش في البلد للعام الثاني على التوالي، من ١٨ إلى ١٥ مقاطعة. ومكتب الأمم المتحدة يُقدر أن حجم النشاط الإجرامي للاتجار بالأفيون يبلغ ٦٨ بليون دولار. وهذه المخدرات مسؤولة عن وفاة عشرات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم سنويا، ولكن أفغانستان تعاني أيضا من أعلى معدلات انتشار المواد الأفيونية في العالم، وكذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والاتجار بالمخدرات يقوض أيضا الاستقرار في المنطقة ويؤجج الجريمة المنظمة والفساد ويزيد من استهلاك المخدرات وينشر الفيروس/الإيدز.

وبينما نقترب من عام ٢٠١٤، لا يمكن أن نسمح بحدوث فراغ، من شأنه أن يشجع بقدر أكبر إنتاج الأفيون. وقد أكدت الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى أفغانستان وطاجيكستان هذا الرأي. وعندما اجتمعت مع الرئيس كرزاي، أكدت على ضرورة أن تعرب الحكومة الأفغانية، على جميع المستويات، عن التزامها بالتصدي لمشكلة المخدرات بوصفها أولوية وطنية. ووافق الرئيس على ذلك. وأظهرت زيارتي لحقول خشخاش الأفيون في مقاطعة بدخشان أن برامج التنمية البديلة يجب أن تدعم الجهود المبذولة للقضاء على الأفيون بقوة أكبر.

والسلطات الأفغانية لمكافحة المخدرات تظهر التزامها بمكافحة زراعة الخشخاش، ولكن يجب القيام بأكثر من ذلك بكثير. وفي ١٩ حزيران/يونيه، كان قد تمت إزالة ما مجموعه ٠٠٠ ١١ هكتار من حقول الخشخاش. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ١٧٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. غير أنه يمثل أقل من ١٠ في المائة من المساحة الإجمالية لمزارع الخشخاش. ومناطق زراعة المحاصيل الغذائية، كما هو الحال في مقاطعة هلمند، تسهم في انخفاض زراعة الخشخاش في بعض المناطق، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لدعم هذه المشاريع. ويوجد الآن قانون جديد يستهدف أصحاب الأراضي، حيث أنه يجرم استخدام أراضيهم في زراعة الخشخاش. ونحن نتطلع الآن إلى تنفيذ هذا القانون على نحو فعال. وهناك أيضا دلائل على أن آفة زراعية ستتلف محصول هذا العام، كما حدث في عام ٢٠١٠. ولكن الآفات الزراعية لا توفر حلا لمشكلة المواد الأفيونية في أفغانستان، وربما تكون هناك مخزونات منها. ولذلك، فإننا لا نملك ترف رفع قدمنا عن المُعجل.

وعلى المستوى السياسي، فإننا نبني زخما من خلال مبادرة ميثاق باريس، في حين نضع برامج إقليمية متكاملة. وأطلق مكتب الأمم المتحدة برنامجه القطري لأفغانستان بتكلفة قدرها ١١٧ مليون دولار في أيار/مايو. والبرنامج يرتبط ارتباطا وثيقا

بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. ويشكل البرنامجان معا جزءا من الاستراتيجية العامة للمكتب لتوفير استجابة ميدانية متماسكة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، فضلا عن توثيق التعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وتعزيز مراقبة الحدود يمثل أيضا عنصرا أساسيا من عناصر هذه الاستراتيجية. ويرتبط البرنامجان بهيئات مثل المبادرة الثلاثية والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى والمبادرة الإقليمية الهادفة للاتصال والخبرة والتدريب من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع والتي تستهدف السلائف الكيميائية اللازمة لإنتاج الأفيون والهيروين.

وهناك أيضا مبادرات جديدة ترتبط بالبرنامج الإقليمي. ومبادرة المحور الجنوبي لمكافحة الأصول العائدة من أنشطة إجرامية ستستهدف أرباح المجرمين عن طريق تقديم المشورة للسلطات الوطنية. وستقرن الخطة التنفيذية لمكافحة الاتجار في الجنوب بين توفير سبل عيش بديلة وكذلك مضاعفة الجهود المبذولة لإنفاذ القانون ومنع المخدرات إلى أقصى حد ممكن. وستتصدى مبادرة الأمن الإقليمي البحري لحركة الاتجار في البحر، ولا سيما بين إيران وباكستان. وفي أيار/مايو، شرعنا في البرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا، الذي يكمل هذه الأنشطة بالتركيز على تدفق الهيروين الأفغاني عبر وسط وغرب آسيا، ثم عبر منطقة البلقان.

ومكتب الأمم المتحدة يساعد أيضا على بناء شراكات دولية وفي ما بين الوكالات. وأحد الأمثلة على ذلك هو فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، والتي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠١١. وفي دوشانبي في ١ حزيران/يونيه، ترأست الاجتماع الإقليمي الأول لفرقة العمل في آسيا الوسطى.

تأتي المناقشة المواضيعية التي نجريها اليوم في الوقت المناسب. فنحن نقف في منتصف الطريق بين مجموعة رئيسية أخرى من الأحداث الفارقة في رحلة المجتمع الدولي لدعم ومساعدة أفغانستان. وهناك العديد من التحديات في أفغانستان، ولكن أود أن أشجع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لإيصال رسالة مفادها أن المخدرات غير المشروعة والجريمة يمكن أن تقوض محاولات تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. إن عملنا يصب في مصلحة أفغانستان وضحايا المخدرات غير المشروعة، ولكنه يصب أيضا في المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا لك سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ونثني على قيادتكم المقتدرة للمجلس خلال هذا الشهر. كما نشكر أيضا الأمين العام على تقريره عن أفغانستان (S/2012/462)، ونرحب بحضور ورؤى وكيل الأمين العام لادسو والمدير التنفيذي فيدوتوف.

قبل شهر، خلال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي جرى في شيكاغو، اجتمع أصدقاء أفغانستان وشركاؤه معا للتعبير عن تأييدهم بالإجماع لنهاية الحرب، وبداية مرحلة جديدة في شراكتنا المستمرة، التي جرى وضع تصور لها بداية في لشبونة في عام ٢٠١٠. وسوف تستمر شراكتنا خلال عقد التحول، الذي ستضطلع خلاله أفغانستان بكامل المسؤولية عن أمنها وحوكمتها وتنميتها.

وقعنا قبل أسابيع قليلة، مع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق الشراكة الدائمة، باعتباره الإطار التوجيهي لتعاوننا الثنائي على المدى الطويل، يرسخ الالتزامات المتبادلة، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز السيادة والاستقرار والرخاء في أفغانستان خلال

السنوات المقبلة. ورغم أنه سوف يستمر تجسيد تفاصيل هذه الشراكة، صادق البرلمان الأفغاني بغرفتيه على هذا الاتفاق، مما يظهر بوضوح الدعم العارم الذي يحظى به من كل أنحاء البلد.

كجزء من المرحلة الجديدة للانخراط الدولي في دعم أفغانستان، أقمنا أيضا شراكات إستراتيجية مع ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا، ومؤخرا جدا استراليا. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات جارية لإبرام اتفاقات مماثلة مع تركيا والنرويج والاتحاد الأوروبي. لقد وقعنا في منطقتنا، على وثيقة شراكة إستراتيجية مع الهند، وهي بلد تربطنا به علاقات تاريخية وتقليدية. في وقت سابق من هذا الشهر، خطت أفغانستان خطوة هامة إلى الأمام، فيما يخص إقامة شراكة إستراتيجية وتعاونية مع جارتنا الكبرى الأخرى، الصين.

شكل إطلاق عملية اسطنبول، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، علامة بارزة، فيما يخص تحقيق نظام إقليمي جديد، تضافرت في إطاره جهود أفغانستان وباقي بلدان قلب آسيا من أجل تحقيق هدف ومستقبل مشتركين، يتمثلان في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. دفع المؤتمر الوزاري لقلب آسيا، الذي عقد في كابول، قبل أقل من أسبوعين أهداف عملية إسطنبول. وكجزء من نتائج المؤتمر، أكدنا من جديد التزامنا الصلب بتنفيذ مجموعة واسعة من تدابير بناء الثقة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع الأصدقاء والشركاء لمشاركتهم ودعمهم.

وحصلت أفغانستان أيضا على مركز المراقب لدى منظمة شنغهاي للتعاون خلال مؤتمرها الأخير الذي عقدته في بيجين. وشكل ذلك خطوة مهمة. من خلال اتخاذ كل هذه الخطوات، فإن أفغانستان تستعيد دورها التاريخي كجسر بري وقدرتها على أن تصبح عاملا حفازا للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

إننا نتطلع إلى المؤتمر الوزاري الذي سيعقد الشهر المقبل في طوكيو، والذي سنهدف خلاله إلى المعالجة الفعالة لمجالي الاستدامة والتنمية الاقتصاديتين في أفغانستان، والفجوة المالية، وكذلك وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق المساءلة المتبادلة بين أفغانستان والمجتمع الدولي. ستقدم أفغانستان في طوكيو، خطة عمل شاملة، بشأن الاعتماد على الذات وبرامجنا الوطنية ذات الأولوية. ولن يكون المؤتمر حدثا آخر لإعلان التبرعات، بل مكانا مهما للحصول على التزام قوي من جانب المجتمع الدولي، بشأن عقد الانتقال والتحول. ونتوجه بالشكر إلى حكومة اليابان الصديقة على كرمها فيما يخص استضافة هذا الحدث.

يشكل الانتقال إلى الملكية والقيادة الأفغانيتين، الأولوية الإستراتيجية الأولى بالنسبة لنا. في ذلك الصدد، يسرني أن أشير إلى أننا نحرز تقدما مطردا. وقد بدأت المرحلة الثالثة من الفترة الانتقالية الأمنية رسميا، وتضم بعض أكثر المحافظات عرضة للصراعات والتي تعرف أعلى مستويات انعدام أمن. وغني عن القول، أننا نسير على الطريق الصحيح لاستكمال المرحلة الثالثة قبل نهاية العام الحالي، التي سيصبح خلالها ٧٥ في المائة من سكان البلد تحت مسؤولية قوات الأمن الأفغانية.

إذ نسعى جاهدين لاستكمال الفترة الانتقالية الأمنية بحلول عام ٢٠١٣، فإن الحاجة إلى الدعم المستمر لتدريب قوات أمننا الوطنية وتجهيزها، أمر لا مفر منه. وستكتسي التعهدات بتقديم هذا الدعم من قبل منظمة حلف الشمال الأطلسي، وباقي الحلفاء في مؤتمر قمة شيكاغو، أهمية خاصة.

وستتمثل الأولوية الأساسية الأخرى على الطريق قدما، في التركيز القوي الجديد على تشكيل حكومة أفضل وأكثر كفاءة، من خلال تعزيز الحوكمة، ومحاربة الفساد وفرض سيادة القانون. ويدخل جدول أعمال الإصلاح في صلب الجهود التي نبذلها. في الوقت نفسه، فإننا نعالج بجد كل التأثيرات التي يمكن أن تشكل خطرا على المصالح الوطنية وعلى القانون والنظام. وستعزز هذه التدابير ثقة ووثوق جميع الأفغان في المستقبل.

وثمة مهمة أكثر صعوبة تتعلق بإرساء المكون الاجتماعي والاقتصادي للمرحلة الانتقالية، الذي هو أمر حيوي لجهودنا الخاصة ببناء الدولة. ومن الأساسي فيما يخص تحقيق ذلك الهدف، تأكيد الدعم للبرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، التي تؤكد، بالإضافة إلى الأمن والحوكمة، على التنمية الزراعية والموارد البشرية والبنية التحتية والقطاع الخاص، التي تعتبر كلها حيوية لنمونا الاقتصادي.

وتتمثل رؤيتنا بخصوص أفغانستان، في أن تصبح دولة تعتمد على نفسها، وتقف على قدميها. ولن تظل أفغانستان اقتصادا يقوم على المساعدات، ونحن نعمل على تقليل الاعتماد على المعونات بشكل كبير، بحلول نهاية عقد التحول.

ويشكل الدفع بعملية السلام في اتجاه تحقيق نتائج ناجحة، عنصرا أساسيا من إستراتيجيتنا الرامية إلى إحلال سلام دائم لشعبنا ودولتنا. ونحن مقتنعون بأن جهود المصالحة التي نبذلها، والتي تجري على أساس التوافق الوطني، لا تزال هي السبيل الأكيد لإنهاء الصراع وضمان تحقيق سلام دائم. يجب ألا يكون ثمة شك، في أن عملية السلام بقيادة أفغانية، لن تجري على حساب المكاسب الديمقراطية التي جرى تحقيقها بشق الأنفس خلال العقد الماضي، بما في ذلك حقوق الإنسان، وحقوق المرأة بوجه خاص.

من أجل تحقيق نتائج ناجحة لجهودنا الخاصة بالمصالحة، أود أن أؤكد أهمية الدعم القوي من جانب جيراننا المباشرين والشركاء الآخرين، في المنطقة وخارجها. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للدعم المقدم من قبل المجلس، في إطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وسوف تشكل انتخابات ٢٠١٤ المقبلة، خطوة هامة أخرى في اتجاه تحقيق النضج السياسي لأفغانستان، وتوطيد الديمقراطية في بلدنا. إننا نتخذ عددا من التدابير، بما في ذلك الإصلاحات الانتخابية، من أجل ضمان تحقيق انتقال سياسي سلس، ينسجم مع دستورنا.

وفي خضم عبورنا للمرحلة الانتقالية في اتجاه عقد التحول، ستظل المشاركة الدولية حاسمة. وفي ذلك الصدد، نتطلع أيضا إلى تعزيز تعاوننا الوثيق مع الأمم المتحدة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في أفغانستان.

ومن بين أكبر العراقيل التي تحول دون تحقيق التنمية واستتباب الأمن في أفغانستان، مشكلة المخدرات غير المشروعة. فعلى الرغم مما نواجهه من تحديات، فإن أفغانستان تبذل قصارى جهدها لتخليص مجتمعنا من خطر المخدرات غير المشروعة. وعلى مدى الأعوام الخمس الماضية، قمنا بالحد من زراعة الخشخاش على نحو كبير. لكن هناك العديد من العوامل المختلفة، كما قال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، التي نكاد نكون عاجزين تماما عن التحكم فيها، بما في ذلك أثر انخفاض أو ازدياد زراعة الخشخاش من عام لآخر.

وفي هذا العام فقط، تظهر الأرقام المتعلقة بالقضاء على زراعة الخشخاش ازديادا هاما – بمقدار ثلاثة أضعاف – منذ العام الماضي. ونحن نلاحق عددا متزايدا من الأفراد المتورطين في الاتجار بالمخدرات ونقدمهم إلى العدالة. وكما نعلم، فإن الاتجار بالمخدرات ليس مسألة أفغانية بحتة. ولا يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل بدون التعاون والتنسيق لدى معالجة العوامل المهيمنة الكامنة وراء مشكلة المخدرات، مثل منع تدفق السلائف الكيميائية إلى أفغانستان وتمكين المزارعين الأفغان من سبل العيش البديلة.

وإذ نواصل مسيرتنا المشتركة صوب إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان، استنادا إلى مكاسب الماضي، لا يزال أعداء أفغانستان عازمين تماما على عرقلة تقدمنا والحيلولة دون نجاحنا. ويتجلى ذلك بوضوح في استمرار أعمال العنف

والإرهاب الوحشية التي تقترفها حركة طالبان ومن يساندها، وآخرها المذبحة التي وقعت الأسبوع الماضي في فندق سبوزماي، بالقرب من كابول. إنها حرب نفسية متواصلة، حرب تصورات، دراما سيكولوجية.

لكن أيا من هذه الأعمال الإرهابية المقيتة سيردع إرادة الشعب الأفغاني لتحقيق هدفه النهائي المتمثل في تحقيق السلام والرفاه. ولن يستسلم الأفغان الآن بعد أن قطعوا أشواطا كبيرة وقدموا الكثير من التضحيات. وبارتكاب حركة طالبان لهذه الأعمال الوحشية، فإنها لا تهدد وجود الدولة، بل هي تعرقل حياة أناس آمنين. فلنظل ملتزمين كما كنا من ذي قبل بإتمام المسيرة التي انطلقنا فيها قبل عقد.

ويعرب الشعب الأفغاني وحكومته عن امتنانهما للمجتمع الدولي على دعمه الثابت لأفغانستان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وأطلب إلى أعضاء المجلس ألا تزيد مدة بياناتهم على خمس دقائق، لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية، والمدير التنفيذي على إبرازه للدور المحوري لجهود مكافحة المخدرات بغية تحقيق الاستقرار والرفاه في أفغانستان والمنطقة برمتها.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق خلال هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

”التفاؤل الحذر“ هي العبارة المستخدمة في تقرير الأمين العام (S/2012/462) لتلخيص تقييمه العام للحالة الراهنة في أفغانستان. إننا نتفق تماما مع ذلك التقييم. فقد أحرز تقدم كبير منذ المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان الذي عقد في بون في كانون الأول/ديسمبر. وبينما تتقدم العملية الانتقالية، ويعيش ٧٥ في المائة من الأفغان فعلا في مناطق تحت سيطرة قوات الأمن الأفغانية، فإن عقد التحول الذي اتفقنا عليه في بون، بدأ يتشكل.

وفي الميدان السياسي، كان المؤتمر الوزاري ”قلب آسيا“ الذي عقد مؤخرا في كابول دليلا قويا على الملكية الأفغانية والتعاون الإقليمي استنادا إلى الثقة والأمان والقيم المشتركة. ولم تعد أفغانستان تعتبر مجرد مصدر لعدم الاستقرار، بل إنها تضطلع بدورها في قلب عملية إقليمية، هي الآن بصدد وضع مجموعة من التدابير الملموسة لبناء الثقة. وكما أعرب عن ذلك وزير خارجية ألمانيا في كابول، ستواصل ألمانيا دعمها لتلك العملية بصفتها مراقبا، وتقديم خبرتنا المحددة في مجالي المرافق الأساسية والغرف التجارية الإقليمية.

وبينما تعزز أفغانستان علاقاتها مع دول المنطقة، قامت أيضا بتوطيد شراكاتها على الصعيد العالمي من خلال عدد من اتفاقات التعاون، بما في ذلك مع بلدي. والرسالة واضحة: لن يتم التخلي عن أفغانستان في عام ٢٠١٤. فالمجتمع الدولي سيفي بالتزاماته.

وفي مجال الأمن، تم التشديد على تلك الرسالة في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في شيكاغو في أيار/مايو، حيث التزم الشركاء بمساعدة ودعم قوات الأمن الأفغانية بعد عام ٢٠١٤. غير أن الحفاظ على المكاسب التي أشرت إليها للتو، في ضوء تخفيض الوجود العسكري وما له من تداعيات، سيظل تحديا كبيرا.

وينبغي أن تقترن الالتزامات في الميدان الأمني بوضع إطار للتعاون الطويل الأجل في مجالي الحوكمة والتنمية، يفضي إلى تمكين أفغانستان من الاعتماد على الذات. وسيتيح لنا المؤتمر القادم في طوكيو فرصة لاتخاذ خطوات جريئة في ذلك الصدد. ونشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغية دعم العملية التحضيرية في كابول.

وستكتسي المساءلة المتبادلة أهمية كبيرة في طوكيو. فإذ نعرب عن استعدادنا لتقديم تعاوننا حتى بعد عام ٢٠١٤، فإننا نتوقع التزامات واضحة من الحكومة الأفغانية فيما يتعلق بتحسين الحوكمة، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن الحفاظ على الإنجازات التي تحقق في مجال إرساء الديمقراطية حتى بعد عام ٢٠١٤. وخطاب الرئيس كرزاي أمام البرلمان الأفغاني يتضمن رسائل قوية في هذا الصدد ينبغي متابعتها مع الحكومة والإدارة الأفغانيتين.

وللسبب ذاته، نتفق تماما مع تحليل السيد فيدوتوف بأن التقدم في جهودنا لمكافحة المخدرات سيكون محدودا أيضا ما لم يحرز التقدم في مجالي الحوكمة وإنفاذ القانون. وبفضل الدعم الكامل للنهج الشامل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، الذي يكمل برامج القضاء على زراعة الخشخاش بضخ استثمارات مستهدفة في إنفاذ القانون والعدالة الجنائية والسبل المعيشية، تمكنا من تمويل أنشطة المكتب في تلك المجالات، وسنواصل تمويلها.

عندما نناقش مستقبل أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، لا يسعنا سوى أن نؤكد على الدور الرئيسي الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به، استنادا إلى مصداقيتها وتجربتها الفريدتين. وعندما مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في آذار/مارس (أنظر S/PV.6738)، أعرب عن كامل تأييده للمساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجالات المصالحة بقيادة وملكية أفغانيتين، وبناء المؤسسات الأفغانية، ودعم العملية الانتخابية في أفغانستان، وكفالة الاتساق بين المانحين، ومساندة العملية الإقليمية. وفي ذلك السياق، نشيد بجهود البعثة لإيجاد سبل أكثر فعالية لأداء عملها وفي الوقت ذاته كفالة حفاظها على تغطية جغرافية كافية وقدرتها على الاضطلاع بدورها على النحو الذي أذن لها به المجلس. ويشكل استئناف نشر الموظفين الدوليين في مكتب البعثة في قندس والتحسن الكبير للظروف الأمنية في مكتب مزار الشريف تطورين محمودين في ذلك الصدد.

إن تفاؤلنا الحذر يستند إلى قدرة المجتمع الدولي على المحافظة على شراكة طويلة الأجل مع أفغانستان. وسيتعين على أفغانستان الاضطلاع بدور محوري في ذلك الصدد. وأود أن أؤكد للمجلس أن ألمانيا تظل ملتزمة بتعزيز البعثة وكفالة قدرتها على الاستجابة للآمال المعقودة عليها.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): كما هو الحال دائما، تحمل مناقشة اليوم في طياتها شعورا مثيرا جدا للاهتمام من حيث التوقيت والتاريخ، وكذلك، بطبيعة الحال، من حيث الجوانب المهمة الأساسية للأمم المتحدة ومساهمتها – فضلا عن مساهمة بقية العالم – في أفغانستان. ونحن ممتنون، كما نحن دائما، للسفير ظاهر تانين على بيانه الواضح، والشكر الجزيل موصول أيضاً لوكيل الأمين العام، السيد إيرفيه لادسو، على المجال الواسع الذي غطته إحاطته الممتازة والواسعة النطاق بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وينبغي الانتباه لجرس الإنذار الذي قرعه السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قبل أن تقوم جهات إقليمية بتأجيج الأزمة التي يصفها.

يجب أن نحيط علما ببيان السيد لادسو فيما يتعلق بتحديات الولاية التي يتعين على البعثة أن تنفذها. ويجب كبح جماح المحاسبين، ويجب أن تتوفر للبعثة الموارد الكافية لتحقيق أهدافها. لذا فإن علينا أن نكفل ألا يؤثر أي تخفيض كبير في ميزانية بعثة الأمم المتحدة على الأهداف الأساسية للأمم المتحدة في أفغانستان. وليس من المغالاة في شيء التأكيد على هذه المسألة، التي تمثل جوهر هذه الموضوع في الوقت الراهن. وبينما تبلغ المؤسسات الأفغانية تمام رشدها، يجب على بعثة الأمم المتحدة أيضاً أن تواصل التكيف مع الاتجاهات والحقائق الناشئة.

يقدم آخر تقرير للأمين العام (S/2012/462)، والتقارير السابقة له، تحديثات مفيدة عن الحالة في أفغانستان. وكما قيل في وقت سابق، أبدى الأمين العام تفاؤلاً مشوباً بالحذر، خاصةً فيما يتعلق بمجالات الانتقال الأمني، والتنمية البشرية ونمو المؤسسات الأفغانية. ونحن نتفق معه بكل إخلاص. ومع ذلك، فإن الأمين العام، مع إبدائه الثقة في جهود العملية الانتقالية الأفغانية، قد حث محقاً مجتمع المانحين على الإحجام عن المطالب غير الواقعية التي تتجاهل القيود من حيث القدرات. ونعتقد أن الالتزام الطويل الأمد من جانب المجتمع الدولي ضروري لاستقرار أفغانستان وتنميتها الاقتصادية. في ذلك السياق، ستكون المداولات في مؤتمر طوكيو المقبل مهمة. ونثني على حكومة اليابان على استضافتها المؤتمر، ونتطلع إلى خروجه بنتائج جيدة.

كما أبلغ الأمين العام عن إحراز تقدم في نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية. تقدِّر باكستان تقديراً كبيرا هذا التقدم، الذي تعتبره ضمانة للاستقرار المستدام في أفغانستان، كما يتضح – وذلك أمر سيسر المجلس أن يعرفه – من خلال إعلان رئيس بلدي في قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو عن مساهمة باكستان المالية لقوات الأمن الوطني الأفغانية.

وإلى جانب المساعدة في بناء قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية، سعت باكستان إلى المشاركة الوثيقة مع أفغانستان وشركائها الدوليين في جميع المسائل المتعلقة بالأمن. وتظهر مشاركتنا الرائدة في تدابير بناء الثقة السبعة في ١٤ حزيران/يونيه في اسطنبول مدى التزامنا. لقد فعلنا ذلك باحتفاظنا بوجود قوي لقواتنا على طول الحدود الدولية. إن عديد ما نشرناه من القوات العسكرية والقوات شبه العسكرية في المنطقة الحدودية يفوق بكثير عدد القوات الدولية في أفغانستان بأجمعها، وقد كلفنا ذلك تكلفة اقتصادية وسياسية وبشرية كبيرة. يسير تعاوننا الاستخباري والعسكري مع أفغانستان ونظرائنا الدوليين بسلاسة، ومؤخرا اعترفت جميع الجهات الفاعلة للمرة الأولى بأوجه التحسن في التعاون العسكري.

إن حديث باكستان عن المسائل الأمنية في أفغانستان غير مشوب بالمهاترات. ولم يتأثر ضبطنا للنفس بالاستفزازات التي ترتكب من خلال اتخاذ إجراءات على أرض الواقع، ومن خلال الخطاب الإعلامي. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الهجوم الذي وقع في ٢٤ حزيران/يونيه على الحدود الباكستانية ولقي فيه ١٧ من أفراد الأمن حتفهم. ويجري تناول هذه المسألة مع أفغانستان على أعلى المستويات الثنائية.

وقع الهجوم الأخير في موقع يشهد بوضوح وجوداً كبيراً لقوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات الدولية. إنه حادث خطير لكنه للأسف ليس الأول من نوعه. غير أن استجابتنا لمثل هذه الهجمات تسير دائماً عبر القنوات الرسمية. وخلافا للآخرين، نحن لا نلجأ لكيل اللوم ولا نمارس الدبلوماسية من خلال وسائط الإعلام. بيد أن ضبط النفس هذا لا ينبغي أن يعتبره الناس أمرا مفروغا منه. ومنع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث أمر لابد منه، ويجب القضاء على الملاذات الآمنة لأمثال هؤلاء الناس في أفغانستان.

يعدد تقرير الأمين العام الكثير من التحديات التي تواجه عملية السلام والمصالحة الأفغانية. ويصف التقدم المحرز في مجال المصالحة بأنه بطيء وغير منتظم. ويكمن الحل الطويل الأجل للتحديات في أفغانستان في عملية مصالحة مستدامة. ويجب أن تكون السياسة المتبعة شفافة، وليست سياسة سرية تخضع لتقلبات الساحة السياسة الداخلية. ولا يمكن كفالة استدامة تلك العملية إلا إذا كان جميع أصحاب المصلحة أنفسهم لا يؤمنون بها فحسب، بل يتشاطرون هدف المصالحة أيضاً. يجب عدم تعقيد العملية بوضع محاذير وشروط يستعصي تفسيرها. إن فكرة المصالحة القسرية تناقض الدروس الواضحة المستفادة

من التاريخ الأفغاني: وهي أن تولي أفغانستان الدور القيادي وملكيتها للعملية، ورغبتها في المشاركة في جميع هذه المسائل أمر ضروري للغاية.

من جانبنا، نحن ملتزمون – وسوف نظل كذلك – بعملية مصالحة أفغانية تقودها وتملكها أفغانستان. وحتى الآن، للأسف، نحن لا نرى حلاً سحرياً لإحلال السلام في أفغانستان، وإدارة الحرب هناك بالطريقة الحالية ربما تجعل أي توقعات من هذا القبيل غير محتملة في الوقت الراهن.

على الرغم من الجهود القصوى التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، فإن باكستان لا تزال الدولة المستضيفة – وللأسف الرهينة – لأكبر جالية من اللاجئين الأفغان. وإذ نقوم بذلك – وعلى الرغم من عدم الاعتراف أو انعدام التمويل، وفي ظل كم هائل من الهجوم الإعلامي الجائر وغير المبرر – فإننا ما زلنا مساهماً رئيسياً، نقوم بتخفيف العبء الإنساني الواقع على أفغانستان، ما يشكل تكلفة اقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة على الشعب الباكستاني المثقل أصلاً بالأعباء.

لذلك فنحن نعلق أهمية كبيرة على نتائج المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف الشهر الماضي. وتقوم ''إستراتيجية الحل'' المتفق عليها خلال المؤتمر على الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي بتقديم الدعم المستدام. يجب علينا أن نتجاوز البحث عن كبش فداء، وأن نتطلع إلى أن تثمر تلك الالتزامات. في هذه الأثناء، ستظل باكستان تعاني. أود أن أقترح بذل المزيد من الجهود وتحمل ما يجب تحمله.

وبالعودة إلى السيد فيدوتوف: يجب التخلي عن سياسة التساهل المفرط في التعامل مع أي إنتاج للمخدرات. ثمة سياسة معمول بها تهدف إلى تجنب استعداء المزارعين، وكان من تداعيات ذلك أن قوات الجيش والشرطة لم تعد تشارك في القضاء على حقول الخشخاش. جاء ذلك في مقال نشر مؤخرا في صحيفة واشنطن بوست، وقد توسع في التعليق على الموضوع بجدية كبيرة، بطبيعة الحال، المستشار ولي نصر في كتابه ''صعود قوى الثروة: نهضة الطبقة الوسطى الجديدة في العالم الإسلامي وانعكاساتها على عالمنا''.

ومع ذلك، فإننا نرحب بالبرنامج القطري لأفغانستان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ الذي أطلقه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الشهر الماضي. وينبغي توخي الحرص الشديد في التنفيذ الحصيف للبرنامج حكيمة من أجل المساعدة في معالجة مشكلة المخدرات، كما أكدت على ذلك الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان في كانون/الأول ديسمبر ٢٠١١ وتقييم مخاطر الأفيون الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

لقد حذرنا تقرير البعثة عن حق من أن الآثار المالية المترتبة على رحيل القوات الدولية قد يزيد من جاذبية الاتجاه إلى المخدرات. وهذا التحذير يقتضي من العالم أن يقر بذلك وأن يفعل شيئاً بصدده الآن بالمبادرة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع ذلك.

ومع أن صديقي، السفير تانين لم يذكر باكستان بالاسم في بيانه – ولم يذكره كثيرون غيره أيضاً – ولست أدري إن كان عليّ أن أشكره – سيبقى موقف باكستان ثابتاً.

وأختتم بياني مؤكداً التزامنا بأفغانستان مسالمة ومستقرة. ففي هذا الأمر فائدة لنا. ولدينا مصالح حيوية في ذلك، وكما قال وزير خارجية باكستان خلال مؤتمر قلب آسيا الوزاري الذي عقد مؤخراً: ''بالنسبة لباكستان، فإن كابل هي أهم عواصم العالم''.

من جهة أخرى، قد لا يليق بي ألا أرحب بالبيان السياسي الصادر عن القوة الدولية للمساعدة الأمنية بشأن الحد من الخسائر المدنية الناجمة عن الضربات الجوية. وأرجو أن ينطبق ذلك على أطراف أخرى.

لقد عاني إخوتنا الأفغان في باكستان طويلاً. ونأمل ونصلي

من أجل نهاية مبكرة لهذا البلاء حتى يتسنى لشعبينا أن يشرعا في السعي المشترك من أجل التقدم والتنمية في إطار من التكامل مع بقية آسيا الناهضة والعالم.

السير مارك لايال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/462)، والسيد لادسو، وكيل الأمين العام والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين المقدمتين صباح اليوم. وارحب أيضاً بإسهام السفير تانين في مناقشة اليوم.

خلال الأشهر الستة الماضية، حقق المجتمع الدولي تقدماً هاماً فيما يتعلق بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر بون المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتنصب الجهود حالياً على تعزيز التزامنا الدائم تجاه أفغانستان. وهذا لا يعني كفالة أمن افغانستان وشعبها فحسب، بل يعني كذلك إدامة تقدمها السياسي والاقتصادي، بما في ذلك من خلال دعم البلدان المجاورة. وسوف أركز في بياني اليوم على التقدم المحرز في المجالات الثلاثة.

أولاً، فيما يتعلق بالانتقال الأمني، أرحب بنجاح مؤتمر مؤتمر شيكاغو الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في أيار/مايو الماضي، وشهد تأكيد البلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية لالتزامنا الطويل الأمد بأفغانستان، وخاصة من خلال الموافقة على الخطة الاستراتيجية للناتو بشان أفغانستان، وتقديم إسهامات كبيرة لمواصلة قوات الأمن الوطنية الأفغانية عملها بعد عام ٢٠١٤. وكانت تلك رسالة واضحة للشعب الأفغاني بأننا لن نتخلى عنه، ورسالة أخرى للمتمردين بأنه لا يمكنهم أن ينتظروا رحيلنا.

إن حماية السكان المدنيين الأفغان تبقى في صميم الاستراتيجية العسكرية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. إذ تعمل قواتها بجدية بالغة من أجل تقليل مستوى الخسائر المدنية إلى الحد الأدنى، ووضعت قواعد جديدة لتنظيم تلك القوة واستخدامها. وكما يشير تقرير الأمين العام، حققنا تقدماً كبيراً في هذا الصدد، وهو ما يتناقض بشكل حاد، بالطبع، مع وضع المتمردين الذين مازالوا يستهدفون المدنيين عشوائياً.

ثانياً، فيما يتعلق بالتقدم السياسي والاقتصادي، تتطلع المملكة المتحدة إلى مؤتمر طوكيو للتنمية المعني بأفغانستان الذي تستضيفه حكومة اليابان في تموز/يوليه. ومن الأهمية الحيوية لاستقرار أفغانستان في المستقبل أن نرسل رسالة قوية بالتزامنا الدائم خلال عقد التحول من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥. وعليه، ينبغي لنا، نحن المجتمع الدولي، أن نسعى لتقديم تعهدات ملموسة بالمساعدة للفترة ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ على الأقل. وقد فعلت المملكة المتحدة ذلك. وندعو الآخرين في المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذونا.

وإلى جانب هذه التعهدات، تدعم المملكة المتحدة بقوة كل الجهود التي تكفل أن يوفر مؤتمر طوكيو الفرصة لمشاركة المجتمع المدني الأفغاني، بما في ذلك النساء. والمملكة المتحدة تعمل عن كثب مع حكومة أفغانستان ومع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين من أجل تحسين مركز المرأة في أفغانستان لكي يمكنها أن تؤدي دوراً كاملاً في دولة أفغانية مسالمة في المستقبل.

وبطبيعة الحال، لابد لحكومة أفغانستان أيضاً أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها إزاء الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي، وخاصة بمواصلة الإصلاحات الأساسية في الاقتصاد والحوكمة والعمل صوب مزيد من الاعتماد على النفس. وسيكون إطار المساءلة المتبادلة النقطة المحورية في مؤتمر طوكيو، إذ سيحدد الالتزامات الأفغانية والدولية لفترة ما بعد عام ٢٠١٤. وهذا العمل يكمل الالتزامات المقطوعة بشأن الأمن في مؤتمر قمة شيكاغو وسيقربنا خطوة أخرى من مستقبل مستدام في أفغانستان.

ثالثاً، من بين كل التحديات والفرص التي تواجه أفغانستان

اليوم، تبرز العلاقة بين أفغانستان وجيرانها كمسألة حيوية، كما أشار آخرون صباح اليوم. وفي مؤتمر قلب آسيا الوزاري، المعقود في وقت سابق من هذا الشهر في كابل، أعرب جيران أفغانستان عن اهتمامهم المشترك باستقرار طويل الأجل في أفغانستان. والمملكة المتحدة ترحب بالمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والدور الداعم لوكالات الأمم المتحدة في عملية اسطنبول. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على استعداد المملكة المتحدة للإسهام في تدابير بناء الثقة، متى طلبت منها المنطقة ذلك.

والمملكة المتحدة تدعم وجوداً قوياً لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان أثناء فترة الانتقال وما بعدها. فالبعثة تقوم بدور أساسي في تنسيق الجهود الدولية وتوفير الدعم للحكومة الافغانية كيما يمكنها الوفاء بالتزاماتها. ونرحب بما تراه البعثة من أن القيود المالية التي لا يمكن تفاديها فرصة قيمة للتأكد من أن عملياتها في المستقبل تنصب بشكل وثيق على ولايتها الأساسية وأن العلاقة بين البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة تراجع بصورة منتظمة.

ختاماً، لقد حقق المجتمع الدولي تقدماً حقيقياً إزاء الالتزامات المقطوعة في مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ولكن ما زال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه لتأمين مستقبل أفغانستان وشعبها. والمملكة المتحدة ستبقى على عزمها بالعمل مع حكومة أفغانستان وجميع الشركاء الدوليين في هذا الجهد الحاسم الأهمية.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في تقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أتوجه بالشكر خصوصاً للسفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2012/462)، ونعرب عن تقديرنا للإحاطتين الإعلاميتين للسيد إرفي لادسو، وكيل الأمين العام، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تتشاطر الهند علاقة تاريخية وحضارية متميزة مع أفغانستان. وخلال العقد الماضي، تجددت علاقتنا وتوطدت بإسهامنا في إعادة بناء أفغانستان. وتعهدت الهند بتقديم ما تصل قيمته إلى بليوني دولار في شكل مساعدات إنمائية وإنسانية. ولن نتوانى في التزامنا بمساعدة شعب أفغانستان في مسعاه لبناء بلد مسالم ومستقر وديمقراطي ومزدهر.

وبالاجتماع الأول لمجلس شراكة الهند وافغانستان المعقود في نيودلهي في أيار/مايو ٢٠١٢، انطلقت عملية تنفيذ اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الهند وأفغانستان. ستؤدي هذه العملية إلى زيادة تكثيف مساعدتنا الإنمائية الواسعة النطاق لأفغانستان في نطاق عريض من القطاعات التي حددتها حكومة أفغانستان كمجالات ذات أولوية لإعادة البناء والتنمية. وسوف نواصل مشاركتنا في مشاريع إعادة البناء وإعادة التأهيل في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

ونحن ندرك تمام الإدراك ان الاستدامة الاقتصادية لأفغانستان تتوقف على إدماجها بالكامل في منطقتها حتى يمكنها أن تستعيد دورها التاريخي باعتبارها جسراً برياً يربط بين جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط والمنطقة الأوروبية الآسيوية.

ونؤيد تأييدا تاما العمل المبذول لصالح بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، باعتبارها عنصرا حاسما في الجهود الدولية لدعم أفغانستان التي تمضي قدما في مهمة تحقيق المصالحة الوطنية، وهي تتولى المسؤولية الكاملة عن أمنها.

وتؤيد الهند تماما، عملية مصالحة وطنية شاملة وشفافة، تتولى قيادتها وتمسك بزمامها أفغانستان – على نقيض عملية يقودها المجتمع الدولي – على أن تقترن بها عملية سياسية شاملة وحوار بين الأطراف الأفغانية، ونبذ العنف، وقطع العلاقات مع

الجماعات الإرهابية، والالتزام بالدستور الأفغاني الذي يحمي حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

وقد أعربت الهند في اجتماع كابول الوزاري بشأن عملية اسطنبول، عن استعدادها لأخذ زمام المبادرة في تنفيذ اثنين من تدابير بناء الثقة يتعلقان بالغرف التجارية والفرص التجارية. علاوة على ذلك، ستستضيف الهند مؤتمر قمة دلهي الاستثماري بشأن أفغانستان الذي يعقد غدا ٢٨ حزيران/يونيه. والهدف من مؤتمر القمة هو جذب الاستثمار الأجنبي إلى أفغانستان، في ضوء الفرص الجديدة المتاحة في مختلف القطاعات في ذلك البلد. ويتضمن المؤتمر عروضا من قبل حكومة أفغانستان وغيرها بشأن البيئة والفرص الاستثمارية المتاحة في أفغانستان، فضلا عن حلقات النقاش بشأن المسائل الشاملة ومواضيع القطاعات المحددة. وسيشارك المستثمرون المحتملون على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الشركات الهندية، في ذلك الحدث.

ومن رأينا أن مؤتمر قمة دلهي للاستثمار يشكل حلقة هامة تربط بين عملية اسطنبول ومؤتمر طوكيو الذي سيعقد في ٨ تموز/يوليه. وسيكون المؤتمر مجديا أيضا في مواجهة حالة القلق الراهنة إزاء انسحاب القوات، فيحولها إلى حالة من الفرص والأمل. ونعتقد أن المؤتمر يدرك تماما أن تدابير بناء الثقة المذكورة آنفا تتطلب توافر مناخ من الأمن في البلد وفي المنطقة على حد سواء. وفي غضون العملية الانتقالية الجارية هذه، لا تزال المكاسب الأمنية التي تحققت في أفغانستان خلال العقد الماضي ضعيفة وهشة، ولا تزال الشواغل الأمنية كبيرة.

ولا تزال المشكلة الرئيسية في أفغانستان تكمن في وجود الإرهاب الذي يحظى بالدعم الأيديولوجي والمالي واللوجستي من خارج حدود البلد. ونحن بحاجة إلى تضافر الجهود لعزل واستئصال شبكة الإرهاب التي تضم عناصر من تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وجماعة عسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ونحن أيضا بحاجة إلى خلق بيئة مواتية يمكن للشعب الأفغاني فيها أن يعيش في أمن وسلام، ويقرر مستقبله بنفسه، دون تدخل أو إكراه أو ترهيب خارجي.

ولكي نمضي قدما إلى الأمام، فنحن بحاجة لالتزام دولي مستدام من أجل تعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على الحكم وتوفير الأمن والتنمية الاقتصادية. ويكتسي تعزيز المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي في أفغانستان، وبناء الروابط الإقليمية أهمية أساسية في ضمان عملية انتقال لا رجعة فيها في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالتحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان، فقد لاحظ تقرير الأمين العام مؤخرا بحق أنه:

”لا ينبغي الاستهانة بالتحديات الخطيرة الماثة. فتقليص حجم الوجود العسكري والخفض المتوقع أن يطرأ على المساعدة الإنمائية يثيران نوعا من عدم الاطمئنان إلى إمكانية استدامة تلك المكاسب“ (S/2012/462، الفقرة. ٦٠).

ونعرب عن دعمنا للعمل الجيد الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.و يجب أن يواصل المجتمع الدولي برمته العمل بنشاط متجدد ووحدة في الهدف من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية بشأن السعي إلى إيجاد حلول شاملة يتولى زمام أمرها الشعب الأفغاني نفسه.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/462). ونشكر أيضا السيد إيرفي لادسو على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على إسهامه المفيد. ونود أيضا أن نهنئ السيد يان كوبيتش على العمل الممتاز الذي أداه في قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على الرغم من أنه لم يتمكن من حضور جلسة اليوم معنا.

نجتمع اليوم في وقت نمر فيه بمفترق طرق استثنائي من السيادة الوطنية والمسؤولية والمساءلة المتبادلتين بين أفغانستان

والمجتمع الدولي. فعملية انتقال المسؤولية الأمنية مستمرة، وعقدت أيضا مؤتمرات دولية وإقليمية هامة، من بينها مؤتمرا كابول وشيكاغو، فضلا عن المؤتمر الأكثر أهمية المتوقع عقده في تموز/يوليه في طوكيو.

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره أن هناك مجالا للتفاؤل الحذر فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان. ومع ذلك، فإن تفاؤلنا يعتمد على مدى قدرة المجتمع الدولي على التمسك بالتزاماته، وقدرة أفغانستان على تولي مسؤولياها السيادية تماما، فضلا عن تمكّن الأمم المتحدة من تعزيز وجودها الميداني. وفقا لتقييمنا للفترة المشمولة بالتقرير، وتلك القادمة في المستقبل، فإن التحديات لا تزال هائلة. وأود أن أعلق على أربعة مجالات في ذلك الصدد.

أولا، نؤيد تأييدا كاملا عملية المصالحة الأفغانية بقيادة الأفغان أنفسهم. ونرحب بتعيين رئيس للمجلس الأعلى للسلام في نهاية الأمر، وخصوصا، تولي صلاح الدين رباني المنصب. ونشعر بالارتياح لأن تلك العملية ستنشّط مجدداً ما دامت الأزمات المستمرة ستصبح أكثر تعقيدا على الأرجح —في ظل عدم وجود جهود موحدة لتحقيق المصالحة، وفي ضوء الانسحاب المتوقع لقوات الأمن التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بحلول عام ٢٠١٤. ويؤكد التقرير ألا غنى عن وجود الأمم المتحدة إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ونحن على ثقة بأننا سنكون على استعداد للمرحلة الجديدة في الوقت المناسب. وبالقدر ذاته،، فإننا نؤيد تأييدا كاملا المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة.

ثانيا، نلاحظ أن عملية الانتقال تسير بصورة طبيعية، ونشعر بالارتياح إلى أن مؤتمر قمة حلف منظمة شمال الأطلسي الأخير قد صدّق على التزامات المنظمة واعترف بضرورة استمرار مشاركتها، بما في ذلك إلى ما بعد عام ٢٠١٤. ونأخذ علما في الوقت ذاته بإعلان الرئيس كرزاي عن بدء المرحلة الثالثة من انتقال المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأفغانية. ومع ذلك، نود أن نؤكد أن عملية الانتقال يجب ألا تقتصر على الأمن وحده. ذلك لأن مصادر انعدام الأمن لا تقتصر على الأمن المادي فحسب، بل تشمل أيضا الأمن الغذائي، وتوافر الضمانات المتعلقة بتحقيق التنمية البشرية، فضلا عن حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.

ثالثا، لقد عقدنا في هذه القاعة منذ يومين مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين، وفرت لنا الكثير الذي ينبغي التفكير فيه (أنظر S/PV.6790). ولا تزال غواتيمالا تشعر بالقلق إزاء حماية المدنيين في أفغانستان. وعلى الرغم من أننا نلاحظ الانخفاض في عدد الضحايا مؤخرا، فلا نزال نشعر بالقلق بشأن اتساع الهجمات، مثل اغتيال عضو في المجلس الأعلى للسلام، والهجمات على المدارس والأشخاص الذين يعملون في نظام التعليم الأفغاني. وندين جميع الهجمات العشوائية على المدنيين، بما في ذلك الغارات الجوية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي. ونلاحظ بالقدر ذاته أن الحالة التي تواجهها النساء والأطفال في أفغانستان يؤسف لها. ونحن ندعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل حمايتهم وضمان حقوقهم.

رابعا، أود أن أشدد على ضرورة التعاون الدولي، الذي بدونه يمكن أن ينعكس مسار التقدم المُحرز حتى الآن. ويجب المحافظة على هذا التقدم، ولا بد لنا أن نكون مستعدين لالتزام طويل الأجل في هذا الصدد. ونحن على يقين من أن مؤتمر طوكيو سيكون المحفل المناسب لتعزيز التقدم المحرز، إذ تضطلع الأمم المتحدة بقيادة العملية.

في هذا الصدد، نحيط علما بأن البعثة سوف تعيد تقييم أنشطتها وسوف تستخدم مواردها على النحو الأمثل من أجل تركيز جهودها على تنفيذ ولايتها الأساسية. نأمل أن تكفل هذه العملية توفر الموارد اللازمة لضمان ألا تتأثر ولاية البعثة سلبا. من المهم أيضا توفر الانسجام والتنسيق بين الأطراف الإنسانية والجهات التي تبذل جهود التنمية في إطار بعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأخيرا، فإننا نؤكد مجددا أن غواتيمالا تؤيد تطلعات أفغانستان للمضي قدما على درب الازدهار والديمقراطية والاستقرار. ويتشاطر المجتمع الدولي هذه الرؤية وينبغي له أن يوضحها في شكل إرادة سياسية. إن الحالة الراهنة لدليل على ضرورة مواصلة إحراز التقدم في إصلاح النظام الانتخابي وفقا للدستور، وتعزيز العلاقات الإقليمية وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وكذلك ضرورة توفر التزام قوي من جانب أفغانستان بالحكم الرشيد، ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات، وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية اليوم إذ قدم تفاصيل العمل المهم الذي يقوم به موظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يوميا وفي ظل ظروف صعبة للغاية، كما أشكر المدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطته الإعلامية بشأن هذه المسألة الهامة. كذلك أشكر السفير تانين على اشتراكه في مناقشة اليوم. كما هو الحال دائما، نحن نقدر مشاركته وتعاونه الوثيق مع مجلس الأمن.

في الأشهر القليلة الماضية، أكد المجتمع الدولي دعمه لتعزيز قيادة وسيادة الأفغان وفي الوقت نفسه عزز التزامه تجاه أفغانستان إلى ما بعد عام ٢٠١٤ بوقت طويل. كما قال الرئيس أوباما، الرسالة إلى أبناء الشعب الأفغاني واضحة وهي: ”عندما تنهضون، لن تكونوا لوحدكم بدون مساعدة“.

صباح هذا اليوم سوف أركز ملاحظاتي على الأحداث التي وقعت مؤخرا وتلك التي ستقع معززة هذه الرسالة. ففي ٢ أيار/مايو، وقعت أفغانستان والولايات المتحدة اتفاق شراكة إستراتيجية. انه واحد من عدة اتفاقات ثنائية أبرمتها أفغانستان وتوضح الكيفية التي لا يزال يلتئم بها المجتمع الدولي لدعم أفغانستان في استعدادها للعملية الانتقالية في عام ٢٠١٤. وينص الاتفاق على وضع إطار طويل الأجل للعلاقات بين أفغانستان والولايات المتحدة بعد الانسحاب المسؤول لقوات الولايات المتحدة. ويؤكد من جديد سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وأود أن أكون واضحا حيث إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى أي قواعد عسكرية أمريكية دائمة.

وسوف تتشكل ملامح وجود الولايات المتحدة في البلد في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤ بتشاور وثيق مع الحكومة الأفغانية، وسيدعم ذلك الوجود التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والمؤسسات في أفغانستان، والتعاون الإقليمي. ويكرس الاتفاق مجموعة من الالتزامات المتبادلة، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

الولايات المتحدة ترحب بالالتزام الأفغاني القوي تجاه تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان – رجالاً ونساء. وقد اتخذت أفغانستان والولايات المتحدة معا خطوات لتبيين أنه لا رجعة في التقدم في أفغانستان، وأن التزامنا حقيقي ودائم.

الشراكة الإستراتيجية ليست سوى جزءا من جهد دولي أكبر للعمل مع الأفغان من أجل نجاح العملية الانتقالية. وفي مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في شيكاغو في أيار/مايو، أكد زعماء العالم مجددا على إطار عمل لشبونة للعملية الانتقالية في أفغانستان، وحدد كذلك الدعم الذي سوف تقدمه منظمة الحلف وفرادى الدول إلى الجيش والشرطة الأفغانيين بعد عام ٢٠١٤. وإذ يضطلع الأفغان بتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي لأعداء الشعب الأفغاني أن يعرفوا أنه ستكون هناك قوات أفغانية قادرة على الصمود والوقوف ضدهم، بدعم قوي منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن إعلان الرئيس كرزاي مؤخرا عن الشريحة الثالثة من خمس شرائح للمناطق التي ستنتقل فيها القيادة الرئيسية إلى الأمن الأفغاني يمثل خطوة هامة إلى الأمام. وإذ تبدأ المرحلة الانتقالية

في تلك المناطق، فإن ما يقرب من ٧٥ في المائة من السكان في أفغانستان يعيشون في المقاطعات والقرى حيث شرعت القوات الأفغانية بتولي الأدوار القيادية. وما كان ذلك ليتحقق بدون القوة المتنامية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي لا تزال ضرورية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في أفغانستان قادرة على تأمين وتحكم نفسها بنفسها.

وتسير العملية لانتقالية على الطريق الصحيح. إن الأفغان يدافعون على نحو متزايد عن أمنهم ومستقبلهم، ومنظمة حلف شمال الأطلسي لا تزال موحدة في دعمها للجدول الزمني الذي حُدد في لشبونة وتلتزم التزاما دائما تجاه في أفغانستان.

كما أن دول المنطقة تدعم أفغانستان خلال العملية الانتقالية التي تشهدها. ونحن نشيد بالمؤتمر الوزاري بشأن قلب آسيا الذي انعقد مؤخرا في كابول، وأيد إجراء عملية حوار مستمر واتخاذ تدابير بناء الثقة التي ستسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ونرحب بالدور الإيجابي الذي أدته بعثة الأمم المتحدة في المساعدة على كفالة نجاح المؤتمر.

كما سيسهم تحسّن الحالة الأمنية في العملية المستدامة لإعادة إدماج الأفغان العائدين وتمكين الفرص الاقتصادية. ونحن نشعر بالتشجيع لنجاح المؤتمر الدولي المعني باللاجئين الأفغان الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيار/مايو، ونحث الأمم المتحدة على الاستمرار في تركيز الاهتمام على احتياجات المجتمعات المحلية التي تشهد مستويات عودة مرتفع لكفالة طواعية إعادة الإدماج واستدامتها.

إن مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، الذي عقد في دوشانبي، قد سرّع من اتصالات أفغانستان المتنامية مع جيرانها في جنوب آسيا ووسطها. ونحن نحيي أيضا المؤتمر المعني بالقطاع الخاص الذي تستضيفه في نيودلهي هذا الأسبوع لتشجيع الاستثمار في شعب أفغانستان وصناعاتها.

ونحن نتطلع إلى مؤتمر طوكيو الأسبوع المقبل، الذي يتيح فرصة هامة للحكومة الأفغانية من أجل الإعراب بوضوح عن التزامها بتحسين الحكم وتكثيف مكافحة الفساد. إن هذه الإصلاحات لهامة. فأفغانستان لا يمكنها أن تعتمد على التمويل من الجهات المانحة لأجل غير مسمى. تتطلب التنمية المستدامة توفر استثمارات في القطاع الخاص وتحسين الاتصالية الإقليمية. ومع إحراز أفغانستان تقدما في مجالي الحكم ومكافحة الفساد، فإن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سيتخذان خطوات ملموسة من جانبهما لتقديم المساعدة، كما وعدنا في بون. على الرغم من التحديات المالية الخطيرة التي نواجهها، فإن الاستثمار المستمر في أفغانستان أمر ضروري، وينبغي أن يأتي من الحكومات والقطاع الخاص.

وستكون الأشهر القادمة فترة ديناميكية بالنسبة لأفغانستان. لقد كان الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وبعثتها ثابتين في التزامهم تجاه أفغانستان. وأود أن أشدد على الأهمية المستمرة لعمل الأمم المتحدة وبعثتها، من مساعيها الحميدة لتعزيز التعاون الإقليمي والاشتراك في رئاسة مجلس التنسيق والمراقبة المشترك، إلى مساعدتها الإنسانية وتقديم الدعم للاجئين والمشردين داخليا. وظلت الأمم المتحدة ملتزمة بثبات تجاه الشعب الأفغاني، ونحن ممتنون لها. وقد أثبتت الحكومة والشعب الأفغانيين والمنطقة والمجتمع الدولي عزيمتهم والتزامهم الطويل الأجل بأفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة. والولايات المتحدة ستعمل إلى جانبهم جميعاً في كل خطوة على هذا الطريق.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة وعلى تنظيم عقد هذه المناقشة.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام إرفي لادسو والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. أرحب أيضاً بحضور السفير تانين وببيانه. لقد قدموا لنا جميعهم وصفاً دقيقاً وشاملاً للحالة الراهنة في أفغانستان ووصفوا أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأود أن أركز الآن على ثلاث نقاط ترى البرتغال أنها على جانب كبير من الأهمية.

أولاً، أود الإشارة إلى بناء القدرات داخل قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الآن وقد بدأت المرحلة الثالثة من عملية الانتقال وبعد أن حدد مؤتمر القمة في شيكاغو عام ٢٠١٤ نهاية لعمل البعثة القتالية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. ووجود قوات أمن احترافية قادرة ومستدامة أمر لا غنى عنه البتة إذا كان لأفغانستان حرة ومستقلة وديمقراطية أن توفر الخدمات والبضائع الأساسية لسكانها وأن تواصل القيام بدورها في المنطقة والعالم.

وتدعم البرتغال دعماً تاماً الجهود الرامية إلى التركيز على تدريب قوات الأمن، ولاسيما الشرطة وضمان أن تكون أكثر حرفية وأفضل تجهيزاً، من حيث العتاد والقدرات على السواء. وأعتقد أن الجملة التالية الواردة في تقرير الأمين العام تبين بجلاء ضرورة وجود قوات أمن لديها القدرات اللازمة في الإطار الأفغاني تحديداً:

> ”ومــا برحت الأمم المتحدة تدعو إلى إيلاء العناية لآليات المساءلة بين قوات الأمن الأفغانية بما يكفل حماية المدنيين والأطفال في خضم النزاع ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر الإطار الأمني لكل من المرحلة الانتقالية وفترة ما بعد المرحلة الانتقالية. S/2012/462، الفقرة ١٢“

وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات التي اتخذت مؤخراً لتحديد أولويات الخفر على أساس مجتمعي، وتعزيز الكشف عن الجريمة ومنعها، وضمان حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال تستحق الثناء والتشجيع. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن خطة الشرطة الوطنية تحدد هدفاً طموحاً بحق لإلحاق ٥ ٠٠٠ عنصر نسائي بجهاز الشرطة بحلول عام ٢٠١٤. فالعنصر النسائي في الشرطة أساسي في معالجة الحالات الخطيرة من الجرائم ضد النساء والفتيات، وقد أثبتن في شتى أنحاء العالم أن لعملهن أثر ملموس في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس والنهوض بحماية حقوق الإنسان للمرأة.

ثانياً، أود أن أتطرق إلى مسألة حقوق الإنسان في أفغانستان. فالتحديات الناجمة عن الحالة الأمنية في البلد خطيرة جداً وتتحدى ما يفرضه ضيق الوقت في مناقشات مجلس الأمن من قيود. وحسبنا أن نقول هذه المرة إن البرتغال تشعر بالارتياح لانخفاض نسبة الخسائر المدنية، ونأمل أن تستمر في هذا الاتجاه. وما زلنا نشهد استخفافاً تاماً بالمدنيين من قبل المتمردين الذين يمكن أن ينسب إليهم السبب في أكثر من ٨٠ في المائة من جميع الخسائر. ورد الفعل من جانب السلطات في أفغانستان أمر ضروري، لا كعنصر في الكفاح الدائر من أجل السلام في البلد فحسب، بل وباعتبار أنه يلبي احتياجات أساسية للسكان أيضاً.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، نسمع عن جهود تبذل لتحقيق امتثال حكومة أفغانستان للمبادئ الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ووضع خطة عمل لتنفيذ القرار تبدو لنا أداة ملائمة جداً لتعزيز النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون، علاوة على أنه أمر يتماشى مع الالتزامات المتبادلة في مؤتمر بون. ويمكن لحكومة أفغانستان وقوات الأمن الأفغانية أن تعول على دعم البرتغال الكامل وخبرتها المتاحة بصدد تلك المهمة.

أخيراً، لدي كلمة موجزة حول الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها أفغانستان وأصدقاؤها وشركاؤها في شتى أنحاء العالم. "الجغرافيا هي المصير" هذه جملة يساء استخدامها على

نطاق واسع. وأفغانستان تدلل باستمرار على أنه يمكنها أن تجد أصدقاء وشركاء على مسافة بعيدة وإن كانوا يلتزمون التزاماً واضحاً وجاداً بأفغانستان تعيش في سلام وازدهار. والطريق الذي اختارته أفغانستان – طريق الشراكة الدولية والتفاعل المثمر مع جيرانها – يوفر فرصة لتنمية مواردها. وهذا يبين، في الوقت نفسه، كيف أن المشاكل التي تواجهها أفغانستان إقليمية ودولية الطابع بحق. وهي تشمل مسائل مثل مكافحة المخدرات وشبكات الطاقة والنقل التي تتطلب تعاوناً دولياً على أعلى المستويات.

في الختام، أكرر دعم بلدي لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد أدت هذه البعثة – ولا تزال تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز المؤسسات الأفغانية ودفعها صوب السلام والديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وفي دعم تولي أفغانستان للقيادة والملكية الكاملتين في مجالات الأمن والحكم والتنمية.

السيد أوزوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إرفي لادسو على إحاطته الإعلامية، والسيد يوري فيدوتوف على بيانه بشأن الحالة فيما يتعلق بالمخدرات، وزميلنا السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، الذي قدم للمجلس رؤيته الوطنية بشأن الحالة في بلده.

يعرب الأمين العام في تقريره (S/2012/426) عن آرائه بشأن تطور مرحلة الانتقال صوب المسؤولية والريادة الأفغانية في مجال الأمن، بما في ذلك كون نسبة ٧٥ في المائة من السكان يعيشون في مناطق سيطرة القوات الوطنية الآن.

ونرحب بكون أنه لم يحدث تدهور كبير في النظام العام، ولم يطرأ تغيير بارز المعالم في التوجهات الأمنية في مناطق الانتقال. وهناك علامات إيجابية، وإن كانت لا تزال هناك مناطق معينة ذات خطورة لابد من معالجتها – ومن ثم كان استخدام الأمين العام لتعبير "التفاؤل الحذر" (S/2012/426، الفقرة ٦٠).

ولابد من مواصلة تعزيز قدرة قوات الأمن والشرطة الأفغانية ومهنيتها، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، مع تعزيز إجراءات حماية المدنيين، وكفالة احترام حقوق الإنسان وتأمين هيكل القيادة والتحكم. وإسهامات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الناتو للتدريب في أفغانستان ستبقى أساسية لتحقيق تلك الغاية.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الإعلان الصادر عن رؤساء الدول والحكومات المشاركة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية أثناء مؤتمر القمة في شيكاغو. فقد أكدوا في هذا الإعلان مرة أخرى التزامهم بأمن أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، ولذلك، أعلنوا أن قوة الناتو لن تكون قوة قتالية بعد ذلك التاريخ، وستحول إلى بعثة جديدة للتدريب والمشورة والمساعدة.

ويجب ألا نستهين بالآثار التي قد تترتب على تقليص عدد الأفراد العسكريين وانعكاس ذلك على الحالة الاقتصادية من حيث خسارة فرص العمل وحتى تزايد الاحتياجات الإنسانية. وعليه، لابد من إيلاء الأولوية للتوصل إلى توافق سياسي وطني، مع تأمين التعاون والدعم الدوليين على المدى البعيد. ونشدد على الحاجة إلى الحفاظ على نهج عريض ومتوازن أثناء الانتقال لا تراعى فيه الحالة الأمنية فحسب، بل والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والحوكمة وسيادة القانون.

ولابد أن تواصل بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص توجيه التعاون الدولي وأنشطة المساعدة الدولية مع التأكيد على تمكين المؤسسات الأفغانية وتعزيز دورها كيما يمكنها أن تتحمل مسؤولياتها في المجالات ذات الأولوية، وتيسير العملية السياسية صوب السلام والمصالحة والأمن والحوكمة والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي

في تنسيق الجهود الدولية مع السلطات الوطنية لضمان اتساقها مع الأولويات التي تحددها أفغانستان وتجنب ازدواجية الجهود.

وما فتئ العنف يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الشعب الأفغاني. إن التقدم المحرز في العملية السياسية وعملية المصالحة قد تأثر بالحوادث الأمنية العديدة، بما في ذلك الإبلاغ عن ٤٨ حادثا وقعت في الأسبوع الماضي مما نجم عنها سقوط العديد من الضحايا المدنيين. ومن المهم أن تظهر بوضوح جميع الأطراف بأنها ملتزمة بعملية الحوار والمصالحة التي تقوم بها الحكومة الأفغانية. وإنا لعلى ثقة بأنه يمكن التغلب على الصعوبات القائمة، وأن أعضاء قيادة طالبان سيلتزمون بنبذ العنف والإرهاب وسيقبلون الدستور.

إن العنف يؤثر أيضا بالمساعدة الإنسانية ومن ثم لا بد من ممارسة الضغط لحمل جميع أطراف الصراع على أن تكفل احترام المبادئ الإنسانية وأن تسمح بوصول المساعدة الإنسانية لمن هم بأشد الحاجة إليها. وينبغي أن يكون ذلك مبدأ جوهريا في المشاركة في عملية المصالحة.

أما فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بمسألة المخدرات العالمية التي تؤثر بأفغانستان والمنطقة، فقد استمعنا باهتمام إلى ما قاله السيد فيدوتوف عن زيادة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة أفغانستان في المجالين المالي والفني، ووضع هدف رئيسي يتمثل في تعزيز قدرة السلطات الوطنية. وينبغي لتلك الجهود أن تمضي يدا بيد مع تعزيز البرامج الإنمائية البديلة التي توفر خيارات مجدية ومستدامة للذين تخلوا عن زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة.

ونود أيضا أن نشدد على المبادرات الإقليمية المشتركة التي اتخذت والتعاون البناء والجاري حاليا لسائر الجهات الفاعلة في المنطقة وخارجها في هذه الاستراتيجيات من أجل تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة. وتعرب كولومبيا مرة أخرى عن استعدادها للعمل على الصعيد الثنائي مع أفغانستان للتصدي لذلك الجانب وغيره من جوانب الجريمة المنظمة.

نعلق آمالا كبيرة على مؤتمر طوكيو الذي سيعقد في ٨ تموز/يوليه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه هناك بالعمل نحو أفغانستان مستقرة وديمقراطية ومزدهرة وان ينقل رسالة مفادها أنه لا يمكن التخلي عن البلد من حيث الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية بعد مرحلة الانتقال، وسيتم الإبقاء على الشراكة خلال عقد عملية التحول. وعلى الرغم من أنه يجب على المانحين تحاشي طرح مطالب غير منطقية والتسليم بمحدودية القدرة المؤسسية، لا بد من أن تكون هناك التزامات متبادلة تمكننا من تحليل الالتزامات الطويلة الأجل بصورة منتظمة، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة والفساد.

وينبغي الاستمرار في عملية كابل وبرامج الأولوية الوطنية لكي تصبح السياسات التي تنظم الالتزامات والمسؤوليات للعملية في إطار مبادئ الملكية والقيادة الأفغانية مع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة البلد ووحدته.

إن توافق الآراء من أجل تعميق الشراكة وتوسيع نطاقها بين أفغانستان والمجتمع الدولي ينبغي أن تسهم في توطيد أركان الدولة وقدرتها على ممارسة مسؤولياتها الأساسية والاستجابة إلى احتياجات السكان. أما التحديات التي تقف في طريق الاستقرار، فلا تزال متعددة ولذلك فإن الانتقال المستدام يتطلب هيكل دولة يمكنه ضمان القدرة على الحكم والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين المحلي والوطني. وذلك سوف يشمل استحداث الوظائف وتوفير الفرص الاقتصادية وتوفير العدالة وإمكانية الحصول عليها. تلك عناصر أساسية لضمان الانتقال الناجح في أفغانستان.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر جنوب أفريقيا وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام السيد هيرفي لادسو، على تقديم التقرير الربع سنوي للأمين العام عن أفغانستان (S/2012/462)، ونشكر أيضا السيد يوري

فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لأفغانستان في هذه المناقشة ونشكره على مشاطرة آراء وفده.

لدى تقييم الحالة في أفغانستان على مر الأشهر الثلاثة الماضية، يتضح لنا أنه بينما أحرز بعض التقدم خاصة نحو تعزيز القيادة والملكية الأفغانية، توجد نكسات تقوض التقدم الذي تحقق. نود أن نكرر بأن الحوار السياسي والمصالحة عنصران هامان جدا لضمان إحلال السلام المستدام في أفغانستان. ومن الواضح أنه لا يوجد حل عسكري للتراع هناك ولذلك نرحب بالمبادرات الثابتة لحكومة أفغانستان للاتصال مع المعارضة المسلحة وبالنداءات المستمرة التي يوجهها الرئيس كرزاي للمعارضة المسلحة لإلقاء الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين صلاح الدين رباني رئيسا للمجلس الأعلى للسلام وبهدفه المعلن في تحسين شمولية المجلس.

وقد شعرنا بالتفاؤل إزاء المساعي الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة بمشاركة جميع الأطراف. ولتحقيق الاستقرار في افغانستان في الأجل الطويل من الهام للغاية أن يعمل جميع المشاركين في العملية السياسية على تجاوز خلافاقم والالتزام بالمصالحة الوطنية وإيجاد حل سياسي.

نرحب بالإطار القانوني والتشريعي الذي يجري وضعه حاليا لضمان إجراء انتخابات رئاسية عادلة وشفافة وشاملة في عام ٢٠١٤. ولئن كانت تلك العمليات جديرة بالثناء، ينبغي لتلك الجهود أن لا تحول الاهتمام عن التحديات الكبيرة المعاصرة.

إن وفدي يشعر بالقلق إزاء أحداث العنف الموجهة ضد النساء والتحديات التي ما برحت تواجهها النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من الانخفاض في الحوادث الأمنية وفي الإصابات في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هناك زيادة في القتل المستهدف للمدنيين، بما في ذلك الأطفال، وشن حملة مستمرة من العنف موجهة ضد المدارس والمدرسين. وينبغي إدانة تلك الأعمال. إن الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن الغارات الجوية التي تقوم بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقيام العناصر المناوئة للحكومة باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع لا تزال تبعث على القلق. ونود أن نشدد على أن جميع العناصر المسلحة العاملة في أفغانستان تتحمل مسؤولية كفالة حماية المدنيين العُزل. وعدم حفاظ الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول على تلك المسؤولية لا يجوز أن يمر من دون عقاب. لقد شدد الأمين العام في تقريره التاسع عن حماية المدنيين (S/2012/376) على أهمية المساءلة وفي ذلك الصدد، يجري تذكيرنا بأن مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2012/1) عن العدالة وسيادة القانون المعتمد في ١٩ كانون الثاني/يناير أكد مجددا نداءه لجميع أطراف الصراع المسلح الامتثال لالتزاماها المنطبقة بموجب القانون الإنساني الدولي واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين.

نشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة التي شهدت زيادة في التوترات بين أعضاء المجتمعات المحلية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونهيب بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية بذل الجهود للتخفيف من الخسائر في الأرواح المدنية واحترام التراث الثقافي والديني للسكان.

إن كفالة حماية المدنيين في الأجل الطويل تتطلب بناء مؤسسات وطنية في مجال سيادة القانون والعدالة وإصلاح القطاع الأمني. وفي ذلك الصدد، نرحب بظهور القوة الهادفة للشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني التي حققت الأهداف التي وضعتها لعام ٢٠١٢ قبل أوانها. ونحيط علما بالإطار الزمني لتخفيض عدد القوات العسكرية الدولية والتزام البعثة بعد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالقيام

بالتدريب وتطوير الخدمات الأمنية الأفغانية التي أُعلن عنها في قمة الناتو المنعقدة في شيكاغو.

وينبغي أن يستمر تعزيز الأمن في أفغانستان على الصعيد الوطني ببذل الجهود على الصعيد الإقليمي لتوطيد دعائم السلم والاستقرار والتنمية. لذلك، نرحب بالحوار السياسي والتعاون بين أفغانستان وجيرانها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الجدير بالذكر أن هناك اتصالات ثنائية هامة بين أفغانستان وبلدان المنطقة مما أدى إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية – الثقافية. وقد قوى من هذه المبادرات المؤتمر الوزاري "قلب آسيا" الذي انعقد في كابل. ومؤتمر دلهي الوشيك انعقاده والذي سيركز على الاستثمار يمثل مبادرة طيبة.

ومما لا شك فيه، أنه يوجد رابط لا انفكاك منه بين التنمية والأمن في أفغانستان. إن التحديات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية التي تواجهها أفغانستان كبيرة. لذلك، على الرغم من الحالة المالية التي تواجه المجتمع الدولي، من المهم أن نواصل دعمنا لأفغانستان حكومة وشعبا وفقا لالتزامات مؤتمر بون في مجال تقديم الدعم المالي المباشر من أجل نموها الاقتصادي في الأجل الطويل. لذلك سيكون مؤتمر طوكيو المقبل هاما في ترسيخ الدعم العالمي المقدم للتنمية في أفغانستان والاستدامة الاقتصادية في الأجل الطويل. وضمان عدم عكس مسار المكاسب التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية.

في الختام، نود أن نشدد على الإبقاء على الملكية والقيادة الوطنيتين بوصفهما عنصرا حيويا لتحقيق التقدم السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان. أما المجتمع الدولي فينبغي له أن يواصل دوره الداعم في انتقال البلد من الصراع إلى الاستقرار والازدهار. وتشدد جنوب أفريقيا على أنه بالنظر لضخامة هذه التحديات القائمة، من اللازم وضع استراتيجية شاملة تضم الأمن والجهود الخاصة بالمساعدة الإنسانية والحكم الصالح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الدور المركزي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم الحكومة في أفغانستان وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى البلد. ولا غنى عن الاستمرار في الدور الذي يقوم به الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف.

إن التقدم المحرز في العملية السياسية وعملية المصالحة قد تأثر بالحوادث الأمنية العديدة، بما في ذلك الإبلاغ عن ٤٨ حادثا وقعت في الأسبوع الماضي مما نجم عنها سقوط العديد من الضحايا المدنيين. ومن المهم أن تظهر بوضوح جميع الأطراف بأنها ملتزمة بعملية الحوار والمصالحة التي تقوم بها الحكومة الأفغانية. وإنا لعلى ثقة بأنه يمكن التغلب على الصعوبات القائمة، وأن أعضاء قيادة طالبان سيلتزمون بنبذ العنف والإرهاب وسيقبلون الدستور.

إن العنف يؤثر أيضا بالمساعدة الإنسانية ومن ثم لا بد من ممارسة الضغط لحمل جميع أطراف الصراع على أن تكفل احترام المبادئ الإنسانية وأن تسمح بوصول المساعدة الإنسانية لمن هم بأشد الحاجة إليها. وينبغي أن يكون ذلك مبدأ جوهريا في المشاركة في عملية المصالحة.

أما فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بمسألة المخدرات العالمية التي تؤثر بأفغانستان والمنطقة، فقد استمعنا باهتمام إلى ما قاله السيد فيدوتوف عن زيادة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة أفغانستان في المجالين المالي والفني، ووضع هدف رئيسي يتمثل في تعزيز قدرة السلطات الوطنية. وينبغي لتلك الجهود أن تمضي يدا بيد مع تعزيز البرامج الإنمائية البديلة التي توفر خيارات مجدية ومستدامة للذين تخلوا عن زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة.

ونود أيضا أن نشدد على المبادرات الإقليمية المشتركة التي اتخذت والتعاون البناء والجاري حاليا لسائر الجهات الفاعلة في المنطقة وخارجها في هذه الاستراتيجيات من أجل تطبيق مبدأ

المسؤولية المشتركة. وتعرب كولومبيا مرة أخرى عن استعدادها للعمل على الصعيد الثنائي مع أفغانستان للتصدي لذلك الجانب وغيره من جوانب الجريمة المنظمة.

نعلق آمالا كبيرة على مؤتمر طوكيو الذي سيعقد في ٨ تموز/يوليه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه هناك بالعمل نحو أفغانستان مستقرة وديمقراطية ومزدهرة وأن ينقل رسالة مفادها أنه لا يمكن التخلي عن البلد من حيث الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية بعد مرحلة الانتقال، وسيتم الإبقاء على الشراكة خلال عقد عملية التحول. وعلى الرغم من أنه يجب على المانحين تحاشي طرح مطالب غير منطقية والتسليم بمحدودية القدرة المؤسسية، لا بد من أن تكون هناك التزامات متبادلة تمكننا من تحليل الالتزامات الطويلة الأجل بصورة منتظمة، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة والفساد.

وينبغي الاستمرار في عملية كابل وبرامج الأولوية الوطنية لكي تصبح السياسات التي تنظم الالتزامات والمسؤوليات للعملية في إطار مبادئ الملكية والقيادة الأفغانية مع إيلاء الاحترام الواجب لسيادة البلد ووحدته.

إن توافق الآراء من أجل تعميق الشراكة وتوسيع نطاقها بين أفغانستان والمجتمع الدولي ينبغي أن تسهم في توطيد أركان الدولة وقدرتها على ممارسة مسؤولياتها الأساسية والاستجابة إلى احتياجات السكان. أما التحديات التي تقف في طريق الاستقرار، فلا تزال متعددة ولذلك فإن الانتقال المستدام يتطلب هيكل دولة يمكنه ضمان القدرة على الحكم والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين المحلي والوطني. وذلك سوف يشمل استحداث الوظائف وتوفير الفرص الاقتصادية وتوفير العدالة وإمكانية الحصول عليها. تلك عناصر أساسية لضمان الانتقال الناجح في أفغانستان.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر جنوب أفريقيا وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام السيد هيرفي لادسو، على تقديم التقرير الربع سنوي للأمين العام عن أفغانستان (S/2012/462) ونشكر أيضا السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لأفغانستان في هذه المناقشة ونشكره على مشاطرة آراء وفده.

لدى تقييم الحالة في أفغانستان على مر الأشهر الثلاثة الماضية، يتضح لنا أنه بينما أحرز بعض التقدم خاصة نحو تعزيز القيادة والملكية الأفغانية، توجد نكسات تقوض التقدم الذي تحقق. نود أن نكرر بأن الحوار السياسي والمصالحة عنصران هامان جدا لضمان إحلال السلام المستدام في أفغانستان. ومن الواضح أنه لا يوجد حل عسكري للتراع هناك ولذلك نرحب بالمبادرات الثابتة لحكومة أفغانستان للاتصال مع المعارضة المسلحة وبالنداءات المستمرة التي يوجهها الرئيس كرزاي للمعارضة المسلحة لإلقاء الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين صلاح الدين رباني رئيسا للمجلس الأعلى للسلام وهدفه المعلن في تحسين شمولية المجلس.

وقد شعرنا بالتفاؤل إزاء المساعي الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة بمشاركة جميع الأطراف. ولتحقيق الاستقرار في أفغانستان في الأجل الطويل من الهام للغاية أن يعمل جميع المشاركين في العملية السياسية على تجاوز خلافاتهم والالتزام بالمصالحة الوطنية وإيجاد حل سياسي.

نرحب بالإطار القانوني والتشريعي الذي يجري وضعه حاليا لضمان إجراء انتخابات رئاسية عادلة وشفافة وشاملة في عام ٢٠١٤. ولئن كانت تلك العمليات جديرة بالثناء، ينبغي لتلك الجهود أن لا تحول الاهتمام عن التحديات الكبيرة المعاصرة.

إن وفدي يشعر بالقلق إزاء أحداث العنف الموجهة ضد النساء والتحديات التي ما برحت تواجهها النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من الانخفاض في الحوادث الأمنية وفي الإصابات في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هناك زيادة في القتل المستهدف للمدنيين، بما في ذلك الأطفال، وشن حملة مستمرة من العنف موجهة ضد المدارس والمدرسين. وينبغي إدانة تلك الأعمال. إن الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن الغارات الجوية التي تقوم بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقيام العناصر المناوئة للحكومة باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع لا تزال تبعث على القلق. ونود أن نشدد على أن جميع العناصر المسلحة العاملة في أفغانستان تتحمل مسؤولية كفالة حماية المدنيين العُزل. وعدم حفاظ الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول على تلك المسؤولية لا يجوز أن يمر من دون عقاب. لقد شدد الأمين العام في تقريره التاسع عن حماية المدنيين (S/2012/376) على أهمية المساءلة وفي ذلك الصدد، يجري تذكيرنا بأن مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2012/1) عن العدالة والسيادة القانون المعتمد في ١٩ كانون الثاني/يناير أكد مجددا نداءه لجميع أطراف الصراع المسلح الامتثال لالتزاماتها المنطبقة بموجب القانون الإنساني الدولي واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين.

نشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة التي شهدت زيادة في التوترات بين أعضاء المجتمعات المحلية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ويجب بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية بذل الجهود للتخفيف من الخسائر في الأرواح المدنية واحترام التراث الثقافي والديني للسكان.

إن كفالة حماية المدنيين في الأجل الطويل تتطلب بناء مؤسسات وطنية في مجال سيادة القانون والعدالة وإصلاح القطاع الأمني. وفي ذلك الصدد، نرحب بظهور القوة الهادفة للشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني التي حققت الأهداف التي وضعتها لعام ٢٠١٢ قبل أوانها. ونحيط علما بالإطار الزمني لتخفيض عدد القوات العسكرية الدولية والتزام البعثة بعد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالقيام بالتدريب وتطوير الخدمات الأمنية الأفغانية التي أُعلن عنها في قمة الناتو المنعقدة في شيكاغو.

وينبغي أن يستمر تعزيز الأمن في أفغانستان على الصعيد الوطني ببذل الجهود على الصعيد الإقليمي لتوطيد دعائم السلم والاستقرار والتنمية. لذلك، نرحب بالحوار السياسي والتعاون بين أفغانستان وجيرانها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الجدير بالذكر أن هناك اتصالات ثنائية هامة بين أفغانستان وبلدان المنطقة مما أدى إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية – الثقافية. وقد قوى من هذه المبادرات المؤتمر الوزاري ”قلب آسيا“ الذي انعقد في كابل. ومؤتمر دلهي الوشيك انعقاده والذي سيركز على الاستثمار يمثل مبادرة طيبة.

ومما لا شك فيه، أنه يوجد رابط لا انفكاك منه بين التنمية والأمن في أفغانستان. إن التحديات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية التي تواجهها أفغانستان كبيرة. لذلك، على الرغم من الحالة المالية التي تواجه المجتمع الدولي، من المهم أن نواصل دعمنا لأفغانستان حكومة وشعبا وفقا لالتزامات مؤتمر بون في مجال تقديم الدعم المالي المباشر من أجل نموها الاقتصادي في الأجل الطويل. لذلك سيكون مؤتمر طوكيو المقبل هاما في ترسيخ الدعم العالمي المقدم للتنمية في أفغانستان والاستدامة الاقتصادية في الأجل الطويل. وضمان عدم عكس مسار المكاسب التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية.

في الختام، نود أن نشدد على الإبقاء على الملكية والقيادة الوطنيتين بوصفهما عنصرا حيويا لتحقيق التقدم السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان. أما المجتمع الدولي فينبغي له أن يواصل دوره الداعم في انتقال البلد من الصراع إلى الاستقرار والازدهار. وتشدد جنوب أفريقيا على أنه بالنظر لضخامة هذه التحديات القائمة، من اللازم وضع استراتيجية شاملة تضم الأمن والجهود الخاصة بالمساعدة

الإنسانية والحكم الصالح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الدور المركزي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم الحكومة في أفغانستان وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى البلد. ولا غنى عن الاستمرار في الدور الذي يقوم به الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف.

والتوقيع على شراكة استراتيجية بين رئيسي أفغانستان والولايات المتحدة في ١ أيار/مايو، إلى جانب توقيع اتفاقي شراكة مع ألمانيا وأستراليا والإعلان عن الاتفاق على شراكة مع الصين يعزز آمالنا في سياق إقليمي مؤات بالفعل. فالحوار السياسي والتعاون مع بلدان المنطقة يشهد تغيرات ملموسة بعد انعقاد مؤتمرات مختلفة، مثل مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، والاجتماع الثلاثي الأطراف السادس بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة. ونرحب بالجهود التي يبذلها أصدقاء أفغانستان، إلى جانب المنظمات الدولية، من أجل إحلال السلام في ذلك البلد.

والآن، وبعد أن أعلنت القوات الدولية عن انسحابها النهائي في نهاية عام ٢٠١٤، لابد لنا أن ندعو السلطات الأفغانية وأصدقاء البلد ودول المنطقة والمؤسسات الإنمائية والتمويلية إلى تكثيف تعاونها بغية التغلب على العقبات العديدة التي مازالت تعرقل مسار التنمية في أفغانستان.

وتحدونا آمال كبيرة بشأن المؤتمر الذي سيعقد في طوكيو في ٨ تموز/يوليه، والذي نعتقد أنه سيتمخض عن التزامات هامة فيما يتعلق بتمويل المشاريع التي ستطرح في ذلك الاجتماع.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي تواصل العمل في ظروف صعبة للغاية من أجل المساعدة في إحلال السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لادسو والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/462) بشأن الحالة في أفغانستان وما يترتب عنها من آثار على السلام والأمن الدوليين. وأود كذلك أن أشكر زميلنا السفير تانين على بيانه.

لقد كان اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠٤١ (٢٠١٢) في آذار/مارس، وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إشارة واضحة إلى التزام الأمم المتحدة الطويل الأمد إزاء أمن أفغانستان واستقرارها وازدهارها. والتزام المجتمع الدولي بتحقيق ذلك الهدف ازداد رسوخاً بفعل النتائج التي تمخضت عنها مجموعة من الأحداث الدولية، اكتسى بعضها أهمية خاصة، منها مؤتمر القمة في شيكاغو الذي ضم حكومة أفغانستان والدول المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وإعلان شيكاغو المعتمد في تلك القمة كان معلماً هاماً، حيث أكد مجدداًعلى استمرار الشراكة الدولية الوثيقة والقوية مع أفغانستان بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وتواصل حكومة أفغانستان إحراز تقدم كبير صوب تثبيت الاستقرار وتنمية البلد.

ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على وتيرة التقدم المطرد الذي تحقق حتى الآن، والذي يتطلب مستوى مماثلاً من العزيمة المستمرة من جانب أفغانستان وشركائها الدوليين. وإبرام اتفاقات الشراكة الاستراتيجية الهامة بين أفغانستان وشركائها الثنائيين من شأنه أن يعزز الالتزامات الفردية صوب افغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة.

ونرحب بالتطورات الإيجابية التي شهدتها الساحة السياسية في أفغانستان. فتعيين رئيس جديد لمجلس السلام الأعلى من شأنه أن ينشط عمل تلك الهيئة الهامة بلا شك، كما سيسهم بدرجة أكبر في دفع عملية عملية سلام واسعة النطاق وشاملة للجميع

إلى الأمام على المستويين المحلي والمركزي. وعملية سلام شاملة للجميع بقيادة وملكية أفغانية، وفقاً لدستور أفغانستان وبدعم من المجتمع الدولي هي عنصر أساسي للاستقرار العام وشرط مسبق لتحقيق السلام الدائم في البلد.

وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية العامة في البلد مازالت هشة – مع استمرار الاشتباكات المسلحة والاغتيالات والعمليات الانتحارية التي يقوم بها المتمردون وتشكل تهديداً خطيراً لجهود السلام والاستقرار في أفغانستان، إلا أننا نلاحظ انخفاضاً في عدد الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون ذلك، أحطنا علماً أيضاً بالتقدم والهدوء العام السائد في المناطق التي تمر بعملية الانتقال إلى المسؤولية الأمنية الأفغانية الكاملة.

والحوار السياسي والتعاون المعزز بين أفغانستان وجاراتها المتاخمات والنظراء الإقليميين الآخرين حول نطاق واسع من المسائل على أساس من الرؤية المشتركة والثقة المتبادلة أمر أساسي لكي ينعم البلد والمنطقة بالسلام والاستقرار في المستقبل. ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها أفغانستان وشركاؤها الإقليميون وبالإنجازات التي تحققت في ذلك الصدد.

أما بعد، فإننا نؤكد على الأهمية الخاصة لقرارات ومتابعة مؤتمر قلب آسيا الوزاري الذي عقد في كابل في ١٤ حزيران/يونيه – فيما يتعلق بإطلاق مشاورات سياسية سنوية رفيعة المستوى بين أفغانستان وجيرانها القريبين والأبعد بشأن كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب ما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة ويشمل مجالات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي.

ومع استمرار فترة الانتقال باتجاه الانسحاب النهائي للقوات العسكرية الدولية وتولي السلطات الأفغانية للمسؤولية الأمنية الكاملة بنهاية عام ٢٠١٤، يزداد نطاق وأهمية المهام الأمنية والتنموية التي يتعين على حكومة أفغانستان أن تتعامل معها، كما تصبح حاجة أفغانستان إلى دعم معزز من المجتمع الدولي ضرورية أكثر.

ولسنوات عدة، ما فتئت أذربيجان تسهم بنشاط في الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان. فقد انضم بلدي إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية من بداية نشأتها تقريباً، كما تزايد إسهامنا العسكري فيها على نحو مطرد. ونرى أن بناء قدرات المؤسسات الأفغانية يجب أن يبقى في صلب المساعدة الدولية بغية تمكين حكومة أفغانستان من ممارسة سلطتها السيادية على كل مهامها. ونعكف حالياً على توسيع مشاركتنا في المجالات غير العسكرية بالإسهام في تطوير بناء القدرات في أفغانستان. وساهمنا مؤخراً بمبلغ مليون يورو في مؤسسة الجيش الوطني في أفغانستان في إطار مشاركتنا غير العسكرية، كما تعهدنا بتقديم دعم مالي إضافي.

كما قررت أذربيجان الإسهام في تدابير بناء الثقة في مجالات مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وغرف التجارة والفرص التجارية والبُنى التحتية الإقليمية والتعليم. وعلاوة على ذلك، أعربنا عن استعدادنا لتولي قيادة تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجالي مكافحة المخدرات والبنى التحتية الإقليمية.

وختاماً، أود التأكيد مجدداً على التزام بلدي بسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وأؤكد للمجلس عزم حكومة بلدي على أن تبقى مشاركاً نشطاً في الجهود الجماعية في أفغانستان.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للسيد لادسو والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. ونتطلع إلى استئناف التقليد الذي يقدم بموجبه رؤساء القوة الدولية للمساعدة الأمنية عروضاً شخصية وكذلك اجتماعات مجلس الأمن. ونؤكد دعمنا للعمل الذي يقوم به السيد يان كوبيش. كما أننا ممتنون للسفير تانين على إحاطته الإعلامية الهامة.

كل ما سمعناه اليوم يؤكد عدم إمكانية معالجة المشاكل في أفغانستان بالوسائل العسكرية وحدها. إننا نحتاج إلى رسم

استراتيجية للتنمية المستدامة للبلد لفترة ما بعد عام ٢٠١٤، مع تحديد التدابير والتزامات المجتمع الدولي من أجل استقرار طويل الأجل، بما في ذلك في المجال الاجتماعي – الاقتصادي. ونتطلع إلى مناقشات موضوعية بشأن البرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية لأفغانستان خلال مؤتمر طوكيو.

وروسيا مستعدة للإسهام في إعادة بناء نفق سالانغ ومصنع المخصبات النتروجينية ومحطة الطاقة في مزار الشريف، إلى جانب بناء عدة محطات للطاقة. وبالتعاون مع شركائنا الأفغان، بدأنا في تحديث مصنع بناء المساكن في كابل. ومن مجالات تعاوننا ذات الأولوية إحياء قاعدة المعادن والمواد الخام في أفغانستان وتطويرها. ونرى أن الأمثلة الجيدة للتعاون الإقليمي يمكن أن تشمل مشروع إنشاء محطات فرعية لنقل الطاقة الكهربائية CASA-1000. وبدون انتظار لتقدم شركاء محتملين آخرين، أعربت روسيا عن استعدادها لاستثمار مبلغ ٥٠٠ مليون دولار في هذا الصدد. كما أننا على استعداد للمساعدة في بناء خط الأنابيب.

بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه المصالحة الوطنية، يجب أن يضطلع الأفغان أنفسهم بدور بارز. ينبغي أن يقوم الحوار مع المعارضة المسلحة على المبادئ الثلاثة المعروفة. ويجب أن ينبذ المتمردون العنف ويعترفوا بالدستور ويقطعوا صلاقم بتنظيم القاعدة. علينا ألا نميل إلى إضعاف تلك المبادئ من أجل تحقيق الحوار. سوف تكون لذلك نتائج عكسية. علينا أن ندعم بفعالية نظام جزاءات مجلس الأمن بوصفه أداة رئيسية من أدوات مكافحة الإرهاب.

إننا نشعر بالقلق من فكرة استبدال القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية بوجود عسكري آخر في أفغانستان والدول المجاورة، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار. وينبغي ألا يتعارض أي وجود عسكري متبقٍ مع مصالح الدول المجاورة لأفغانستان وغيرها من الدول في المنطقة.

الوضوح الكامل ضروري في تخطيط منظمة حلف شمال الأطلسي المحتمل لعملية جديدة في أفغانستان، بما في ذلك ولاية البعثة وعدد أفرادها. مثل هذه العملية ينبغي أن يأذن بها مجلس الأمن، على ألا يكون ذلك إلا بعد أن تقدم القوة الدولية تقريرها عن تنفيذ ولايتها إلى مجلس الأمن. في ذلك السياق، نعتبر مشاركة ممثلي منظمة حلف شمال الأطلسي في لقائنا اليوم اعترافا من المنظمة بتلك الضرورة.

ومع ذلك فإننا مضطرون إلى ملاحظة أن التقارير التي تلقيناها من بروكسل تميل إلى تجميل الصورة العامة. من أجل فهم ما هو ضروري، وما لا يزال يتعين القيام به من أجل تصحيح الوضع، نحن بحاجة إلى تحليل موضوعي، فنحن على مشارف عام ٢٠١٤. من المشاكل الأكثر إلحاحا الإنتاج غير القانوني للمخدرات وتجارتها وتهريبها في أفغانستان، ما يشكل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين. وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، ارتفع إنتاج الأفيون في البلد في عام ٢٠١١ بنسبة ٦١ في المائة وتوسعت مساحة حقول الخشخاش بنسبة ٧ في المائة.

في ذلك الصدد، يتصدر تدمير حقول الخشخاش والبنية التحتية اللازمة لإنتاج المخدرات جميعَ الأولويات – بالنسبة للحكومة الأفغانية وكذلك بالنسبة للقوة الدولية. لسنا مقتنعين بالحجج المناهضة لممارسة التدمير الكيميائي لمحاصيل المخدرات، التي اختُبِرت وجُرِّبت في أجزاء أخرى من العالم. لن يساعد التساهل المفرط في مكافحة تهديد المخدرات في كسب قلوب وعقول الأفغان العاديين، ولن يؤدي إلا إلى كسب قلوب وعقول أباطرة المخدرات الذين يستغلونهم.

يجب علينا أن نستفيد الاستفادة الكاملة من تجربة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في اعتراض تهريب المخدرات ومصادر التمويل ذات الصلة. وما زال اقتراحنا إنشاءَ آلية تفاعل لمكافحة المخدرات بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي وقوة المساعدة

الأمنية الدولية مطروحاً على الطاولة. لقد التقيت هنا مؤخرا في نيويورك بمسؤول رفيع المستوى في منظمة حلف شمال الأطلسي وسرني أن أسمع أن الحلف مستعد للتعاون البراغماتي مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي في تلك المسألة تحديدا. ونتطلع إلى استجابة رسمية من الحلف.

لقد كان خير مثال على العمل الجماعي المؤتمر الوزاري في ١٦ شباط/فبراير في فيينا لشركاء مبادرة ميثاق باريس لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد الأفيونية الأفغانية. فقد كفل التطور التدريجي لعملية باريس – موسكو، التي تساعد على تشكيل ائتلاف دولي واسع لمكافحة تهديد المخدرات الأفغانية.

من جانبنا، نحن مستعدون لمواصلة مساعدة أصدقائنا الأفغان في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتدريب الموظفين، وتجهيز وحدات مكافحة المخدرات، على أساس ثنائي، وكذلك من خلال الأمم المتحدة والنماذج الإقليمية.

نرى أن ثمة إمكانيات كبيرة في تنفيذ البرنامج التدريبي لشرطة المخدرات الأفغانية في مركز عموم روسيا للتدريب المتقدم في دوموديدوفو. لقد أُطلِق بوصفه جزءاً من البرنامج الإقليمي لأفغانستان والدول المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على أساس مخاوف من أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، بدعم من وحدة كبيرة من القوات الأجنبية، فإن المتطرفين استمروا في العمل بنشاط في جميع أنحاء البلد، مكتسبين أراضيَ في المناطق التي سُلِّمت فيها المسؤوليات الأمنية إلى الأفغان.

على وجه الخصوص، يساورنا القلق من جراء الحالة في شمال أفغانستان، حيث يجري حاليا، في أعقاب عمليات مكافحة الإرهاب، طرد الإرهابيين إلى الخارج، ما يشكل تهديداً مباشراً لأمن شركائنا في آسيا الوسطى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

ما يغذي عدم الاستقرار في أفغانستان بشكل كبير حالات التدنيس المتكررة بصورة متزايدة وجرائم الحرب الصارخة التي ترتكبها القوات الأجنبية، فضلا عن حالات الضربات الجوية الخاطئة التي تؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين. نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا لمنع وقوع حوادث مثل هذه.

وينبغي تعويض سحب القوات الأجنبية بزيادة الاستعداد القتالي للجيش والشرطة الأفغانيين حتى يكونا في وضع يمكنهما من كفالة أمن بلدهما بشكل كامل. وليس من الحكمة وضع جدول زمني مصطنع للانسحاب.

في مثل هذه الظروف، ما يتسم بأهمية خاصة هو البعد الإقليمي للتفاعل عندما يتعلق الأمر بأفغانستان. نحن نؤيد إعلان يوم ١٤ حزيران/يونيه خلال مؤتمر كابول عن إنشاء قناة للتعاون الإقليمي، من خلال وسائل من بينها تنفيذ تدابير بناء الثقة.

يمثل انتعاش أفغانستان اجتماعياً واقتصادياً أولوية قصوى بالنسبة لنا في ذلك الصدد، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونرحب بما جرى في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، المعقود في بكين يومي ٦ و٧ حزيران/يونيه، من اتخاذ قرار بمنح أفغانستان صفة مراقب في المنظمة، الأمر الذي يعطيها أيضا فرصة المشاركة في أعمال الهياكل الإقليمية لمكافحة الإرهاب وفي التنفيذ العملي لإستراتيجية مكافحة المخدرات لمنظمة شانغهاى للتعاون ٢٠١١-٢٠١٦.

السيدة لو فرابي دو إيلن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيد إيرفي لادسو، والسيد يوري فيدوتوف، والسفير تانين على بياناتهم.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وضع مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد للتو

الشهر الماضي في شيكاغو جدولاً زمنياً لتطوير قوة المساعدة الأمنية الدولية، فضلا عن وضع أهداف لقوة أمن أفغانية احترافية ومستدامة وذات مصداقية. لقد أيدت مبدأ إنشاء بعثة جديدة للحلف تتمثل ولايتها، ابتداء من عام ٢٠١٥، في توفير التدريب والمشورة والمساعدة للقوات المسلحة الأفغانية. ويسرني أن السيد إيفانز، ممثلاً عن الأمانة الدولية للحلف، سيقدم نتائجه إلى المجلس اليوم.

وقد جرى تعزيز العملية الإقليمية التي انطلقت في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي باجتماع وزاري عقد يوم ١٤ حزيران/يونيه في كابول. في ذلك الوقت، أعربت فرنسا عن رغبتها في المشاركة في وضع تدابير لبناء الثقة تهدف إلى مكافحة المخدرات والإرهاب، فضلا عن تخفيف أضرار الكوارث الطبيعية. ونحن على استعداد أيضا للمشاركة في اجتماع جديد على هامش الجمعية العامة في نيويورك، إنْ كانت السلطات الأفغانية ترى بأن ذلك سيكون مفيدا. ويظل التعاون الإقليمي أحد العناصر الأساسية لمستقبل أفغانستان، ويشكل، بالتالي، أولويةً بالنسبة لنا جميعا.

نشكر السيد كوبيتش على التزامه فيما يخص الإعداد للمؤتمر الاقتصادي الذي سيعقد في ٨ تموز/يوليه، في طوكيو. وسيساعد اعتماد خمسة برامج وطنية جديدة ذات أولوية على إحراز تقدم فيما يخص تحديد الأولويات الأفغانية. ونأمل أن يحدد المؤتمر أيضا الالتزامات المتبادلة لعقد التحول، لا سيما فيما يتعلق بحاجة الأفغان إلى وضع جدول زمني للانتخابات الوطنية المقبلة وطرائق إجرائها. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق فيما يخص وضع آلية شاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الأمر الذي يعد واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه أفغانستان وجيرانها، والمجتمع الدولي ككل.

تستند إجراءات فرنسا إلى الإطار الذي حددته منظمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة وشيكاغو. وتشكل سوروبي وكابيسا، حيث تنتشر قواتنا، جزءا من المرحلتين الثانية والثالثة من العملية الانتقالية، التي أصبحت حقيقة واقعة بالنسبة لـ ٧٥ في المائة من الأفغان.

سوف نقلص تدريجيا وجودنا العسكري. وستنتهي مهمتنا القتالية في نهاية هذا العام، ونترك على الخطوط الأمامية اللواء الثالث للجيش الأفغاني، الذي أبان بالفعل عن قدراته القتالية.

سنواصل تقديم مساعدتنا فيما يخص تدريب الشرطة والجيش الأفغانيين، في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية، حتى عام ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، ستستند إجراءاتنا إلى معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعها رئيس فرنسا والرئيس كرزاي في باريس، في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وستتجسد خطة العمل الخاصة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، التي هي جزء من ذلك الاتفاق، من خلال زيادة مشاركتنا المدنية زيادة كبيرة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والتبادل الثقافي، والثروات المعدنية والبنية التحتية. وبطبيعة الحال، نحن ملتزمون بتنسيق هذا العمل مع أولويات الحكومة الأفغانية.

أكد مجددا الأمين العام في شيكاغو أن الأمم المتحدة ستواصل دعمها للحكومة في أفغانستان. لذلك ستقوم الأمم المتحدة بدور هام في سياق عملية الانتقال. يجب الاستمرار في استخدام نظام جزاءات الأمم المتحدة بوصفه من تدابير بناء الثقة في المصالحة داخل أفغانستان، ويمثل مكافأة لمن جنحوا للسلم وعقوبة للذين يتبعون سبيل العنف.

في ذلك الصدد، سننظر في الطلبات الواردة من حكومة أفغانستان من أجل إدراج الأسماء في القائمة وحذفها منها وتحويل الاستثناءات إلى اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١). غير أنه من المهم أن تؤول ملكية تلك الأداة إلى الحكومة بالاقتران باقتراح كيانات جديدة لإدراجها في القائمة. وستكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بصورة متزايدة في صميم جهود المجتمع الدولي أثناء

تحركه نحو وجود يعززه المدنيون.

تؤيد فرنسا الأقطاب الثلاثة التي حددتها مؤخرا الأمانة العامة كونها في صميم عمل البعثة بعد عام ٢٠١٤، ألا وهي: المساعي السياسية الحميدة؛ حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة؛ واستمرار تقديم المساعدة الدولية. وسيظل التعاون المناسب مع الصناديق والبرامج يمثل عنصرا رئيسيا في الإصلاح الانتخابي، وفي مواجهة الاتجار بالمخدرات، ودعم قوة الشرطة الأفغانية، وإعادة إدماج المتمردين وتقديم المساعدة للاجئين. ويسرنا أن نواصل العمل على جميع هذه الجبهات مع الأمم المتحدة بوصفها العنصر المركزي في رسم مستقبل أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالصينية): والآن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لادسو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأشكر أيضا الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على بيانه.

وبفضل الجهود المتضافرة التي قامت بها حكومة أفغانستان وشعبها، وبفضل دعم المجتمع الدولي، تحقق مؤخرا تقدم إيجابي في الحالة في أفغانستان. تؤيد الصين استمرار التمسك بالمبدأ المتمثل في الأنشطة التي تقودها وتتولى ملكيتها أفغانستان في تعزيز عملية كابل ليتسنى تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

أود أن أشدد على النقاط التالية. أولا، تؤيد الصين المصالحة وعملية إعادة الإدماج التي تقودها الحكومة الأفغانية، وترحب بتعيين رئيس جديد للمجلس الأعلى للسلام. ونأمل أن تظل الأحزاب المعنية في أفغانستان ملتزمة بالحوار السياسي الشامل وعملية السلام ليتسنى تحقيق المصالحة الوطنية. ومن الأهمية الحيوية أن تسير عملية الانتخابات العامة المقبلة في أفغانستان بسلاسة. وترحب الصين بالاستعدادات التي تضطلع بها الحكومة الأفغانية في ذلك الصدد.

ثانيا، تلاحظ الصين الانخفاض الأخير في عدد الحوادث الأمنية في أفغانستان والزيادة في قدرة القوات الأمنية الوطنية الأفغانية على الاستجابة. ونرحب بتسلم قوات الأمن الوطنية الأفغانية السلطة الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وهي مسألة دخلت في المرحلة الثالثة. وفي الوقت نفسه، نأمل مع تنفيذ خطط الانسحاب التدريجي أن تأخذ الأطراف المعنية في الاعتبار الكامل ضرورة الحفاظ على السلم والاستقرار في أفغانستان، وأن يتم تخفيض عدد قوة أفراد البعثة بطريقة سلسة ومنظمة.

ثالثا، شهدنا مؤخرا حوادث نجمت عنها إصابات فادحة بالمدنيين. وقد لاحظنا أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قد أعربت عن قلقها إزاء ما الحقته الغارات الجوية من إصابات في صفوف المدنيين. وينبغي لجميع أطراف الصراع المسلح أن تتقيد بالقانون الإنساني الدولي وبالقانون الدولي ذي الصلة، والوفاء بالتزاماتها لحماية المدنيين.

رابعا، إن المخدرات تضر بعملية إعادة الإعمار وإحلال السلام في أفغانستان. وتقدر الصين جهود الحكومة الأفغانية في مكافحة المخدرات غير المشروعة، وترحب بمواصلة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسلطة الأفغانية في هذا الصدد في دعم تنفيذ الخطة الوطنية للبلد المتمثلة في الحد من المخدرات.

خامسا، إن عملية إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان تتطلب مواصلة الاهتمام والدعم من لدن المجتمع الدولي. إذ أن الأثر السلبي المحتمل لعملية الانتقال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد خلال فترة الانتقال جدير باهتمامنا الشديد. وتأمل الصين من الكَم الذي نشهدها مؤخرا في عدد المؤتمرات الدولية بشأن أفغانستان أن يساعد في تشجيع المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته ووضع إستراتيجية طويلة الأجل

لدعم أفغانستان.

أخيرا وليس آخرا، تشيد الصين بالأمم المتحدة على دورها في تيسير إعادة البناء بصورة سلمية في أفغانستان وتؤيد الدور التنسيقي والمركزي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في تيسير مساعدة المجتمع الدولي المقدمة إلى عملية إعادة البناء في أفغانستان بصورة سلمية. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز اتصالها وتنسيقها وتعاونها مع السلطة الأفغانية.

أستأنف الآن وظيفتي بوصفي رئيسا للمجلس.

قبل أن أعطي الكلمة للمثلين غير الأعضاء في المجلس، أرجو منهم أن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا.

السيد كوينلان (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس وأشكر أيضا وكيل الأمين العام، السيد لادسو، والمدير التنفيذي، السيد فيدوتوف، وزميلنا العزيز، السفير تانين.

إن عام ٢٠١٢ يبرهن بوضوح على أنه معلم رئيسي بالنسبة لأفغانستان. أما إعادة التزام قمة شيكاغو نحو أفغانستان فقد كان بيانا جليا موجها للمتمردين.

إن الالتزامات بتعبئة موارد القوات الأمنية الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٤ كانت هامة، وكذلك الاتفاق الذي يقضي بأن تترأس الناتو بعثة لتدريب القوات الأمنية الوطنية الأفغانية وإسداء المشورة لها ومساعدتها، بما في ذلك القوات الخاصة الأفغانية.

ومن الجدير بالذكر أن استراليا نفسها ستساهم بمبلغ ١٠٠ مليون دولار كل عام من أجل استدامة القوات الأمنية الوطنية الأفغانية وتقديم التدريب لها بعد عام ٢٠١٤. وسوف ننظر في تقديم مساهمة من القوات الخاصة، بالاتفاق مع الحكومة الأفغانية وفقا لولاية مناسبة. ولترسيخ هذا الالتزام الطويل الأجل، وقَّع الرئيس كرزاي ورئيس الوزراء الأسترالي غيلارد اتفاق شراكة شامل وطويل الأجل في شيكاغو.

وكما أبرز الأمين العام، مابرحت الجماعات المتمردة تشكل تهديدا للسلم والاستقرار، ولكنها بدأت تفقد كثيرا مما لديها من زخم، ولا تزال الأحوال الأمنية جيدة في المناطق التي تم نقلها حتى الآن. ولكن كما نعرف، من أجل ضمان استدامة المكاسب الأمنية على نحو مناسب، علينا مضاعفة جهودنا لدعم النمو الاقتصادي والتنمية في أفغانستان.

ونؤيد نداء الأمين العام في مؤتمر طوكيو المزمع عقده في الشهر المقبل بتوجيه رسالة واضحة جدا مفادها أنه لن يتم التخلي عن أفغانستان من حيث تلبية احتياجاتها الاجتماعية والإنمائية. وعلينا أن نحدد تلك الاحتياجات ونوفر الموارد اللازمة للوفاء بها. وسيقتضي الأمر التزامات مالية واضحة من جانب الشركاء الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، التزمت أستراليا بزيادة مساعدتها الإنمائية من ١٦٥ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار كل عام.

وكما نعرف، فإنه مع المضي قدما في عملية الانتقال ستتعاظم أهمية دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومن هنا فإن التخفيضات في ميزانية البعثة التي تكهن بها الأمين العام ستقتضي ترتيب أولويات جهود البعثة بطريقة جادة وماهرة وإبداعية، بيد أنه لا بد من الإبقاء على رسالتها الجوهرية المتمثلة في دعم عملية انتقال معززة وناجحة وثابتة في أفغانستان. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إجراء التشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين بشأن الترتيبات المتعلقة باستمرار وجودها.

من الطبيعي أن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصورة ناجحة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أمر لا غنى عنه من أجل استقرار أفغانستان في المستقبل. بيد أن الوضوح إزاء العملية السياسية في المستقبل أمر لازم بسرعة لضمان إمكانية البدء

بالتخطيط والاستعدادات اللازمة.

ونرحب بتطمين الأمين العام الوارد في تقريره (S/2012/462) ومفاده أن الأمم المتحدة ستظل شريكة ناشطة في تنسيق المساعدة الدولية في الجولة المقبلة للانتخابات، ونتطلع إلى تعاون وثيق مستمر فيما بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات الأفغانية والمجتمع الدولي، بما في ذلك نحن أنفسنا، دعما لعملية انتخابية شاملة وذات مصداقية.

إن أمام عملية المصالحة وإعادة الإدماج طريق طويل، غير أن على المتمردين أن يفهموا أنه لا بديل أمامهم. وإن جهود بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام والمصالحة ما برحت هامة. ومن الواضح أن المصالحة عملية معقدة وطويلة، ولكن نعرف أن الاستقرار الدائم في أفغانستان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والمصالحة وإعادة إدماج بقيادة أفغانستان.

ونشيد بالأمين العام على إبراز الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المرأة، وينبغي لها القيام به، في تحقيق نتائج إيجابية. ولا تزال القضايا الجنسانية عاملا حاسما في للنجاح في أفغانستان، ونتوقع أن تكون عنصرا مركزيا في الكثير من المناقشات التي ستدور في مؤتمر طوكيو.

في الختام، كما ندرك جميعا، لن تصبح أفغانستان مستقرة إن لم تتحقق بيئة خارجية آمنة. إن عملية ”قلب آسيا“، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الذي انعقد مؤخرا في كابل، الأساس الذي يرتكز عليه تحقيق هذا الهدف، ونشيد بقيادة تركيا بشكل خاص في هذه العملية.

وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر كابول الوزاري سيكون خطوة هامة تالية. وقد تعهدت أستراليا بدعم بلدان قلب آسيا في تنفيذ التدابير المتعلقة بالتعليم والفرص التجارية. كما نشكر كازاخستان على عرضها استضافة الاجتماع الوزاري المقبل في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

وختاما، فإن حكومة بلدي قد عقدت العزم على مواصلة العمل مع الحكومة والشعب الأفغانيين وشركائنا الآخرين في المجتمع الدولي، دعما للهدف الذي يحقق، كما قلنا ونعلم جميعا، مصلحة الجميع – ألا وهو تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان مع سير حكومتها ومؤسساتها واقتصادها على درب لا رجعة فيه نحو التنمية الطويلة الأجل والمستدامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لادسو والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والثريتين بالمعلومات. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي وامتناني لجميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذين أظهروا التزاما عميقا بهذه المهمة الصعبة. وأشكر السفير تانين على بيانه.

ونحن نشيد بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في مجال الأمن في أفغانستان، مثل انطلاق المرحلة الثالثة من العملية الانتقالية، ونحن سعداء بالتقدم المحرز في المرحلتين الأوليين، الأمر الذي سيترتب عليه إشراك ٧٥ في المائة من سكان البلد في العملية. كما يسرنا زيادة عدد العناصر التي كانت مناوئة للحكومة سابقا والمسجلة حاليا في برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان إلى ٤ ٦٤١ فردا، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2012/462). واليابان ترحب أيضا بتعيين السيد صلاح الدين رباني رئيسا جديدا للمجلس الأعلى للسلام.

وللأسف، فقد شهدنا أيضا عدة حوادث مروعة خلال الربع الأخير، مثل الهجوم الواسع النطاق الذين شنه المتمردون في ١٥ نيسان/أبريل، والذي استهدف العديد من المؤسسات الحكومية والسفارات الأجنبية، بما فيها سفارة اليابان، واغتيال عضو المجلس الأعلى للسلام مولوي أرسالا رحماني في ١٣ أيار/مايو. وبينما بينت هذه الحوادث المؤسفة أنه لا تزال هناك

تحديات أمنية خطيرة، فقد شهدت أيضا على قدرة قوات الأمن الوطني الأفغانية وعززت عزمنا على وضع حد لدوامة العنف وضمان عدم وقوع هذه المآسي مرة أخرى أبدا.

ومع أخذ عملية الانتقال والحالة الأمنية في الاعتبار، فإن المهمة الأبرز والأصعب بالنسبة لنا هي البرهنة للمجتمع الدولي على أن أفغانستان ستكون مستقرة ومعتمدة على نفسها مستقبلا، لا سيما بعد عام ٢٠١٥. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتوجب على كل من أفغانستان وشركائها الدوليين التصدي للتحديات ذات الصلة بإحراز تقدم على صعيد الأمن والتنمية المستدامة في البلد. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر سلسلة الاجتماعات الهامة الرفيعة المستوى لهذا العام، ولا سيما مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن الأمن الذي عقد في شيكاغو في أيار/مايو والمؤتمر الوزاري للتعاون الإقليمي الذي عقد في كابول في حزيران/يونيه ومؤتمر طوكيو حول التنمية الاقتصادية المستدامة، الذي سيعقد في تموز/يوليه، عوامل بالغة الأهمية في تشكيل مستقبل أفغانستان.

ومؤتمر قمة حلف الأطلسي في شيكاغو، إلى جانب اتفاق الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين أفغانستان والولايات المتحدة، يمثلان خطوتين هامتين للأمام على طريق ضمان ثبات الحالة الأمنية في البلد والقدرة على التنبؤ بها. واليابان مصممة أيضا على مواصلة تقديم المساعدة للشرطة الوطنية الأفغانية، وذلك لتحسينها كما وكيفا. وإلى جانب تحسين الحالة الأمنية، فإن من الضروري بالنسبة لأفغانستان أن تعمل مع جيرانها من أجل تحقيق الاستقرار الدائم والازدهار. ومن ثم، تدعم اليابان عملية اسطنبول التي انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر وتنوه بنتائج المؤتمر الوزاري الذي عقد في كابول في ١٤ حزيران/يونيه.

واليابان ترحب بحضور الأمين العام بان كي - مون مؤتمر طوكيو باعتباره علامة على التزام الأمم المتحدة الثابت بتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان. ومؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي يعقد في ٨ تموز/يوليه، استنادا إلى نتائج مؤتمر قمة حلف الأطلسي ومؤتمر كابول الوزاري بشأن التعاون الإقليمي، سيركز على وضع استراتيجية للتنمية المستدامة لأفغانستان، وسيبحث تنسيق المساعدة الاقتصادية الدولية والتزام الحكومة الأفغانية بتحسين الحكم وإنشاء آلية للمتابعة. وسنهدف إلى إعادة التأكيد على الشراكة التاريخية بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان، من المرحلة الانتقالية إلى عقد التحول الذي يمتد من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، والتي تستند إلى مفهوم المساءلة المتبادلة.

ومفهوم المساءلة المتبادلة في صلب شراكتنا تماما. فالحكومة تسعى إلى الحصول على مساعدة طويلة الأجل من المجتمع الدولي لتمكينها من الاعتماد على الذات في المستقبل. ومن أجل تحقيق هذا الاعتماد على الذات، يجب على الحكومة تنفيذ طائفة واسعة من الإصلاحات في مجال الحكم والتي ستطمئن المجتمع الدولي إلى أنه سيجري استخدام المساعدة التي يقدمها بطريقة ملائمة وشفافة.

والإصلاحات ضرورية في مجالات متنوعة؛ وهي تشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاربة الفساد وترسيخ سيادة القانون وتحسين إدارة المالية العامة. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا للدور الريادي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة هذا المجال الصعب، وكذلك جهودها في التنسيق بين الحكومة الأفغانية والمانحين الدوليين.

واليابان تقدم أيضا دعما نشطا للحكومة في هذه المجالات من خلال مساهماتها في البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قررنا مؤخرا المساهمة بمبلغ إضافي قدره ٨,٦ مليون دولار في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة التقنية، تعزيز القدرة القانونية والانتخابية من أجل الغد، والذي يهدف إلى تعزيز وظائف اللجنة الانتخابية المستقلة

بخصوص الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤، والتي ستكون هامة للغاية لشرعية الحكومة.

ومن نفس المنطلق، فإن اليابان مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة لأفغانستان بطريقة مسؤولة وتشجع الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم دعم مالي يمكن التنبؤ به لهذا البلد. وأود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أن مفهوم المساءلة المتبادلة هو المفتاح لازدهار أفغانستان مستقبلا، على أساس شراكة وطيدة ودائمة مع المجتمع الدولي.

وفي ظل تقليص حجم القوات الدولية وما يترتب عليه من جعل الوكالات المدنية في الواجهة على نحو متزايد، فإن قيادة بعثة الأمم المتحدة وتنسيقها للجهود المبذولة لتحقيق السلام المستدام والمصالحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان ستزداد أهمية. ونود أن نعرب مرة أخرى عن التزامنا بدعم جهود بعثة الأمم المتحدة وأن نتعهد بالعمل بشكل وثيق مع البعثة والحكومة وغيرهما من الشركاء الدوليين لتحقيق الاستقرار الدائم والتنمية في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا.

ومثلما فعل الآخرون، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2012/462) ووكيل الأمين العام لادسو على إحاطته الإعلامية الهامة. وأشكر أيضا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسفير تانين على بيانيهما.

من الأهمية بمكان أن ينظر المجتمع الدولي نظرة كلية إلى انخراطه في أفغانستان في مرحلة ما بعد ٢٠١٤، نظرا للارتباط بين الأمن والتنمية الطويلة الأجل. وكان للمؤتمرين اللذين عقدا مؤخرا في شيكاغو وكابول دور فعال في هذا الصدد. فقد صقلا وطورا بدرجة أكبر العلاقة بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية. وفي السياق نفسه، ينبغي لمؤتمر طوكيو المقبل أن يركز على استعراض وتجديد الالتزامات المتبادلة بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية. وسأتطرق بإيجاز إلى المواضيع التي جرى تناولها في المؤتمرين، وبعد ذلك سأستشرف آفاق مؤتمر طوكيو.

لقد وضع مؤتمر قمة الناتو في شيكاغو خططا لدعم وتطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية. وفي ذلك المؤتمر، شدد الاتحاد الأوروبي على أهمية أن تعيد الشرطة الوطنية الأفغانية التركيز على الخفارة المدنية وعلى دعم سيادة القانون. والخفارة العادلة والنزيهة أمر ضروري إذا ما أردنا تعزيز العدالة وحقوق الإنسان، لا سيما للنساء والأطفال. ولذلك، نعلن أن الاتحاد الأوروبي يسعده زيادة تمويله للشرطة بنسبة ٢٠ في المائة من ميزانية الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. كما نعلن أن الاتحاد الأوروبي يعتزم تعزيز مساهمته في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤.

وقد سلط الاجتماع الوزاري الأخير المعقود في كابل الضوء على الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به بلدان المنطقة دعماً لحل النزاعات وتحسين الأمن والتنمية في أفغانستان. ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في كابل بشأن تدابير بناء الثقة بغية تعزيز التعاون الإقليمي.

والاتحاد الأوروبي إذ يقر بأن المبادرات الإقليمية يجب أن تكون إقليمية الملكية والقيادة، فإنه يقف مستعداً لدعم تلك التدابير. ولدى الاتحاد الأوروبي خبرة طويلة ودراية بشأن كيفية النهوض بالتعاون الإقليمي.

إن مؤتمر طوكيو الوشيك سيوفر فرصة ممتازة للحكومة الأفغانية لرسم استراتيجيتها الإنمائية للبلد. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم إسهام معزز دعماً لأفغانستان. ولكن يجب أن يندرج ذلك في سياق وفاء الحكومة الأفغانية بالتزامات مؤتمري بون وكابل، بالإضافة إلى التزامات إطار المساءلة المتبادلة، الذي سيجري الاتفاق بشأنه في طوكيو.

وهذا يعني في المقام الأول، في جملة أمور، النقل السلمي للسلطة في عام ٢٠١٤ نتيجة لانتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة للجميع وذات مصداقية وشفافة. ثانياً، لابد من تحقيق مزيد من التقدم بشأن إدارة الأموال العامة – وخصوصاً تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي. ثالثاً، يتعين تعزيز تحصيل الإيرادات المحلية من خلال تطوير نظم جمركية وضريبية أكثر كفاءة وشفافية ومساءلة. رابعاً، يجب ضمان احترام حقوق الإنسان، وخاصة للنساء والأطفال، بما في دعم مجتمع مدني مستقل ونشط. خامساً، لابد من إصلاح قطاع العدالة تعزيزاً لسيادة القانون.

وما لم يتحقق تقدم ملموس في هذه المجالات الخمسة، سيكون من الصعب على المانحين أن يواصلوا دعمهم لحكومة أفغانستان. ويتعين على المانحين أيضاً الوفاء بالتزاماتهم. والاتحاد الأوروبي سيضغط من أجل تنسيق أفضل لدعم المانحين وتحسين المواءمة بين أولويات الحكومة الأفغانية والمانحين. وسنعمل بنشاط أيضاً من أجل تحسين استخدام الآليات الدولية، وكل ذلك بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالطبع.

أخيراً، لابد من إدارة كل ما يتاح من الموارد بشفافية وفي إطار من المساءلة. وفيما يتعلق بالعنصر الأخير، يسرنا أن نحيط علماً بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تعامل في الحال مع الاتهامات المزعومة والمتعلقة بسوء الإدارة في الصندوق الاستئماني للقانون والنظام، حيث شرع في إجراء تحقيق شامل. ونحن ننتظر ما سيتمخض عنه ذلك لأن نتائجه ستكون مهمة بالنسبة لدعمنا المالي المتوقع للشرطة الوطنية الأفغانية. واسمحوا لي أن أؤكد أن نظرتنا إلى هذه المسألة جادة للغاية.

ختاماً، ستشكل نتائج هذه المؤتمرات هيكل الارتباط الدولي الطويل الأجل في أفغانستان بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وخلال عقد التحول، حسب الاتفاق في بون في العام الماضي. وإذ نمضي إلى ما بعد المرحلة الانتقالية، سيكون للأمم المتحدة دورهاً الأساسي. ولابد من توفير الموارد والدعم السياسي اللازم لبعثة الأمم المتحدة للاضطلاع بذلك الدور. وسيكون عملها أساسي الأهمية في دعم الاستعدادت للانتخابات المقبلة، وفي رصد حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، وفي جعل عمل الأجهزة التنسيقية مثل المجلس المشترك للتنسيق والرصد اكثر فعالية.

وهدف استراتيجيتنا العامة في أفغانستان يظل واضحاً: دعم أفغانستان في مسيرتها إلى أن تصبح مجتمعاً أكثر سلماً وديمقراطية وازدهاراً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد إرفي لادسو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2012/462). وأود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المديرالتنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على بيانه الثاقب.

لقد قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً. ولمسنا بارتياح كيف أن قوات الأمن الوطني الأفغانية تزداد قوة لتولي مسؤولية الأمن عن ٧٥ في المائة من السكان تقريباً. كما تحسن أداء تلك القوات وقدرتها ومهنيتها. وأثبتت القوات قدرتها على حفظ الأمن في المناطق التي تولت أمرها. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، ستتولى تلك القوات الريادة في مجال الأمن في جميع أنحاء البلد. وسيمثل ذلك انتقال التركيز الأساسي للقوة الدولية للمساعدة

الأمنية من العمليات القتالية إلى التدريب والمشورة والمساعدة. وهذا يبين بجلاء أن أفغانستان تمضي على طريق الاعتماد على النفس بشكل مستدام في قطاع الأمن. وفي شيكاغو، وجهنا إلى الشعب الأفغاني رسالة التزام واضحة بأننا سنقف إلى جانبه إذ يتولى زمام أمنه بالكامل.

وفي عزمنا المشترك على أن تنعم أفغانستان بالاستقرار والأمن، دعمنا بلا كلل عملية السلام والمصالحة التي يقودها ويملكها الأفغان. لذلك، نؤيد تعيين السيد رباني رئيساً لمجلس السلام الأعلى ونؤيد بقوة تأكيده على عملية سلام واسعة النطاق وشاملة للجميع على المستويين المركزي والمحلي. ونثق أن مجلس السلام الأعلى، بقيادته، سيقود البلد بنجاح في عملية سلام شاملة حقاً.

هناك أبعاد كثيرة لتعاوننا في أفغانستان يمكن مناقشتها. واليوم، تطرق العديد من المتكلمين إلى مسائل مختلفة. ولذلك، أود أن أقتصر في مداخلتي على البعد الإقليمي لجهودنا المشتركة.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شرع الشركاء الإقليميون لأفغانستان في تعاون إقليمي إيجابي وبناء، بغية ضمان أن تنعم أفغانستان بالأمن والسلام والازدهار. والريادة الأفغانية والملكية الإقليمية محركان أساسيان لعملية اسطنبول. ويشجعنا حقاً التزام منطقتنا بالانخراط في تعاون مخلص وعلى أساس النتائج من أجل أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار.

وقبل أسبوعين، كان المؤتمر الوزاري في كابول بشأن عملية اسطنبول بمثابة شهادة واضحة على عزمنا الجماعي في هذا الصدد. فمنطقتنا ترتبط بوحدة المصير. ولن ننعم بالسلام والأمن والرفاه إلا إذا تمتعت أفغانستان بالسلام والاستقرار، كونها تقوم بدور بالغ الأهمية باعتبارها الجسر البري في قلب آسيا. وعليه، نرى أن الطاقة الإيجابية المعبأة في عملية اسطنبول ستعزز الجهود المبذولة من أجل أن تكون المنطقة مستقرة ومزدهرة.

تتألف عملية اسطنبول من ثلاثة عناصر رئيسية نرى من الأهمية التأكيد عليها. العنصر الأول تعزيز الحوار السياسي بين دول المنطقة. والإقرار بأن المشاورات السياسية الدورية على مستوى عال هي أنجع السبل لضمان حوار مستمر، وقد التزم المشاركون في عملية اسطنبول بان يلتقوا مرة كل سنة لإجراء مشاورات سياسية على المستوى الوزاري. وسيتعزز هذا الزخم السياسي بدرجة أكبر من خلال الاجتماعات المنتظمة لكبار موظفينا، إلى جانب ممثلينا المقيمين في كابل.

العنصر الثاني تنفيذ تدابير بناء الثقة. وهناك ٧ تدابير منها حددت على أنها ذات أولوية فيما يخص تحديات مشتركة مثل الكوارث والإرهاب والمخدرات غيرالمشروعة وعوائق التجارة والنمو الاقتصادي والأمية، وسيجري تطبيقها تدريجياً في البلدان المشاركة. وفي هذا الإطار، يشجعنا أن اجتماعاً سيعقد في نيودلهي غداً يجمع بين المستثمرين الإقليميين والدوليين في أفغانستان. وستكون هذه فرصة للمستثمرين في جميع القطاعات لتبادل الاراء بشأن الآفاق الاقتصادية في أفغانستان.

العنصر الثالث بناء التآزر بين المنظمات الإقليمية. ومنذ بداية عملية اسطنبول، أوضحنا حرصنا الشديد على زيادة الاتساق وتحسين التآزر مع عمليات التعاون الإقليمي القائمة المتصلة بأفغانستان. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نرى عدداً لا بأس به من تلك المنظمات جرى تمثيله على أعلى مستوى في كابل. وسوف نواصل التعاون معها في هذا الإطار.

نود أيضاً أن نثني على الدعم الكبير والبناء للأمم المتحدة وإسهامها في عملية كابل. لقد أثبتنا، معاً، عزمنا الأكيد على أن يكون مستقبل أفغانستان ناجحاً.

والأفغان لديهم رؤية واضحة لمستقبلهم – فهم يتطلعون إلى بناء دولة ذات سيادة تنعم بالأمن والسلام وتحقق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا. وهذه الرؤية ترتبط أيضا إلى حد كبير بالدور الحاسم لأفغانستان ومكانتها الإقليمية والتاريخية في تعزيز الترابط

والتعاون عبر منطقتها بأسرها. وبوصفنا الشركاء الإقليميين والدوليين لأفغانستان، ينبغي أن نستمر في دعم الأفغان في تحقيق رؤيتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الملكية والقيادة الأفغانية ستكون في صلب جهودنا الجماعية.

واستشرافا للمستقبل، فإن مؤتمر طوكيو المقبل، والذي تتكرم اليابان باستضافته، سيكون فرصة هامة للحكومة الأفغانية لعرض استراتيجيتها للتنمية لما بعد الفترة الانتقالية. وفي طوكيو، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد دعمه المتواصل لتنمية أفغانستان الاقتصادية المستدامة.

وأخيرا، أود أن أنوه بدعمنا القوي للدور الكبير الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة شريكا قويا لأفغانستان في عمليتي السلام والانتقال اللتين يقودهما الأفغان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناننا للممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش وفريقه على جهودهم المخلصة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام لادسو والسفيرين تانين وفيدوتوف على إحاطاتهم الإعلامية.

على الرغم من أننا نرحب بالتطورات الأخيرة في أفغانستان، والتي تعطي مجالا للتفاؤل الحذر، لا نزال نعي أنها تواصل مواجهة تحديات خطيرة كثيرة. وعلى سبيل المثال، فإنه بينما يوجد اتجاه مشجع لانخفاض الضحايا المدنيين عموما، نشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاه المتزايد نحو استهداف المدنيين عن عمد.

وكما فعل الآخرون، فإننا نثني على نتائج مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) – القوة الدولية للمساعدة الأمنية الذي عقد في شيكاغو في الشهر الماضي، والتي سلطت الضوء على التقدم الواضح وأعادت تأكيد التزام المساهمين في القوة باستراتيجية الانتقال وبمستقبل أفغانستان. ولا تزال نيوزيلندا تقوم بدورها. وسنوفد مدربين إلى أكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغاني اعتبارا من عام ٢٠١٣ وسنقدم دعما ماليا لقوات الأمن الوطني الأفغانية اعتبارا من عام ٢٠١٥، والذي سيكون موجها نحو مبادرات توطيد سيادة القانون في مقاطعة باميان. وسنقدم أيضا مساعدات إنمائية جارية لأفغانستان، تركز خصوصا على باميان.

إن العمل من أجل تدريب ومساندة قوات الأمن الوطني الأفغانية أمر هام للغاية. ويسرنا أننا سنكون قادرين على مواصلة المساهمة في هذا المسعى بعد انتهاء مهمة القوة الدولية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد بشدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تسليطها الضوء على أهمية قيام الشرطة بدور مدني بارز. ونرحب بخطة وزارة الداخلية الخاصة بالشرطة الوطنية، والتي تعطي الأولوية للخفارة المجتمعية وتعزيز الكشف عن الجريمة ومنعها وحماية حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال. والتجارب التي شهدتها مقاطعة باميان مؤخرا تشير إلى أن هذا العمل سيكون ذا أهمية حيوية لضمان غرس ما يلزم من ثقة واحترام في نفوس السكان المحليين تجاه قوة الشرطة الوطنية. ونحن نغتنم هذه الفرصة أيضا للاعتراف بالعمل الهام للأمم المتحدة في الدعوة إلى إنشاء آليات للمساءلة داخل قوات الأمن الأفغانية.

سيتيح مؤتمر طوكيو المقبل – كما ذكر كثيرون غيري – فرصة أخرى للمجتمع الدولي لتقديم أنواع مختلفة من الالتزامات تجاه الاستدامة على المدى الطويل في أفغانستان. وخلال العقد المنقضي، استثمر المجتمع الدولي كثيرا في أفغانستان. ونأمل الآن أن تكون أفغانستان ذاتها قادرة على أن تقدم، في طوكيو، التزامات من جانبها لضمان تمكين المجتمع الدولي من مواصلة الاستثمار في مستقبل البلد.

ويسرنا أن باميان تسير على الطريق الصحيح لاستكمال الانتقال في وقت لاحق من هذا العام. ومع ذلك، سيظل هناك دور لفريق الإعمار النيوزيلندي في المقاطعة في الشهور التالية للمرحلة الانتقالية. وسيشمل هذا الدور المراحل النهائية من تقديم التوجيه لقوة الرد السريع في المقاطعة وتأمين استكمال مشاريع التنمية على المستوى الفني ودعم السلطات المحلية فيما تقود المقاطعة نحو مستقبلها في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية.

وعندها، سيستكمل فريق الإعمار النيوزيلندي في مقاطعة باميان عمله وينسحب قبل نهاية عام ٢٠١٣، ليضع بذلك نموذجا لدورة الحياة الكاملة للعملية الانتقالية مع الوفاء أيضا بالتزامنا تجاه سكان باميان. غير أننا نعي تماما ضرورة عدم التقليل من شأن التحديات الخطيرة العديدة التي لا تزال تواجه أفغانستان أو الاستهانة بها. ولذلك، نؤكد التزامنا بمواصلة العمل مع أفغانستان وشركائها الدوليين والأمم المتحدة في التصدي لهذه التحديات معا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيفانز.

السيد إيفانز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن وتقديم بعض الملاحظات حول الوضع في أفغانستان وآفاق المستقبل من وجهة نظر حلف الناتو.

النقطة الأولى التي أود أن أتناولها هي أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي يقودها الناتو تعمل بإذن من مجلس الأمن ولتحقيق أهداف الأمم المتحدة. وتستند قرارات الحلف في ما يتعلق بالقوة الدولية إلى هذا المبدأ الأساسي. وفي التقارير الفصلية التي يقدمها الناتو إلى مجلس الأمن، والتي كان آخرها ذلك الذي قدمه الأمين العام للحلف في ٣١ أيار/مايو، عرضنا بالتفصيل المسائل التي تهم مجلس الأمن. واستنتاجاتنا بشأن الوضع الأمني تتوافق مع استنتاجات الأمم المتحدة. فقد حدث انخفاض ملحوظ في عدد الحوادث الأمنية في النصف الأول من هذا العام، مقارنة بسنة ٢٠١١، وأحرزت قوات الأمن الوطني الأفغانية تقدما كبيرا من حيث الكم والكيف. وأدمجت القوة الدولية في هياكلها وعملياتها تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن واتخذت تدابير لحماية الأطفال من الآثار الضارة للصراع المسلح.

وفي الشهر الماضي، في ٢١ أيار/مايو، كرس مؤتمر قمة الناتو في شيكاغو جلسة كاملة لأفغانستان. وقد حضرها جميع المساهمين الخمسين في القوة الدولية والرئيس كرزاي والرئيس زرداري وممثلون لروسيا ودول آسيا الوسطى واليابان. وشارك الأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر، وكذلك الاتحاد الأوروبي. وكان حضور الدول المشاركة في العمليات الإقليمية دليلا على أهميتها ليس لعملية القوة الدولية فحسب، ولكن أيضا للجهود الدولية الأوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أوجز النقاط الرئيسية لمؤتمر قمة شيكاغو. أولا، لقد قيمنا التقدم المحرز في عملية نقل المسؤولية عن الأمن إلى الأفغان. ومع بدء المرحلة الثالثة من العملية الانتقالية في أفغانستان الآن، سيضطلع الجنود ورجال الشرطة الأفغان بدور رائد في ضمان أمن ٧٥ في المائة من السكان خلال الشهور القليلة المقبلة. وقوات الأمن الوطني الأفغانية ملتزمة بالجدول الزمني لتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن بنهاية عام ٢٠١٤، وذلك عندما سنكون قد أنجزنا مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وتطرق مؤتمر القمة أيضا إلى مرحلة ما بعد انتهاء مهمة القوة الدولية. وفي المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان الذي عقد في بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقر المجتمع الدولي بأن أفغانستان ستظل بحاجة إلى دعم ومساعدة قويين بعد عام ٢٠١٤. وفي ظل هذه الخلفية، أكد الناتو، إلى جانب شركائنا في القوة الدولية، في شيكاغو أننا سنكمل مهمة القوة الدولية وأننا سنبدأ بعد ذلك مهمة جديدة بعد عام ٢٠١٤ لتدريب

ومساعدة قوات الأمن الأفغانية وتقديم المشورة لها. وأعادت الحكومة الأفغانية التأكيد على الدور الحاسم للناتو بعد عام ٢٠١٤ ودعت الحلف إلى مواصلة دعمه.

وأخيرا، أتاح مؤتمر شيكاغو الفرصة لحلفاء الناتو وشركائهم لتأكيد دعمهم الأوسع نطاقا لأفغانستان ومساعدتهم لقوات الأمن الوطني الأفغانية بعد عام ٢٠١٤.

و لم يكن مؤتمر قمة شيكاغو مؤتمرا للإعلان عن التبرعات، ولكن عددا من الحلفاء والشركاء تعهدوا بالتزامات كبيرة لتقديم الدعم المالي قبل مؤتمر القمة وبعده. وتمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية ليس مسؤولية تقع على كاهل الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية فقط. غير أن مؤتمر شيكاغو أضفى زخما كبيرا على الجهود الدولية لكفالة الدعم المالي الضروري لقوات الأمن الوطنية الأفغانية بعد انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

لقد استشيرت الحكومة الأفغانية بشكل وثيق خلال التحضير لمؤتمر القمة. وأعرب الرئيس كرزاي مجددا في شيكاغو عن التزام السلطات الأفغانية بمواجهة التحديات المتمثلة الحوكمة الجيدة وتعزيز حقوق الإنسان. وكما أشير إلى ذلك في الإعلان المشترك لمؤتمر قمة شيكاغو الصادر بالتنسيق مع حكومة أفغانستان، فإن إحراز التقدم في مجال الحوكمة وحقوق الإنسان سيشجع البلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية على مواصلة دعمها إلى غاية عام ٢٠١٤ وما بعده.

لقد درسنا آخر تقرير للأمين العام (S/2012/462) ونحيط علما بما أعرب من شواغل إزاء الخسائر في صفوف المدنيين. كما أحطنا علما بتعليقات وكيل الأمين العام لادسو على تلك النقطة اليوم. غير أنه لابد من أن نتذكر أن ٨٥ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٢ تسببت فيها العناصر المعارضة للحكومة. وتخفيض عدد الخسائر في صفوف المدنيين المعزوة لأفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية موثقة على نحو جيد. فقد شهدنا انخفاضا بنحو ٧٠ في المائة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ مقارنة بالفترة ذاتها في عام ٢٠١١.

وكما شدد على ذلك الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي أمام الملأ، ما شيء يمكن أن يبرر أي خسارة في صفوف المدنيين. وجهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية مستمرة وتتسم بالفعالية. كما أننا نتعاون بصورة وثيقة للغاية مع قوات الأمن الوطنية الأفغانية لتعزيز قدرتها على الحيلولة دون وقوع الخسائر في صفوف المدنيين.

وفي الختام، لدينا استراتيجية واضحة لإنجاز الانتقال إلى تولي كامل المسؤولية عن استتباب الأمن إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد بدأنا عملية التخطيط لبعثتنا الجديدة لتدريب قوات الأمن الأفغانية تلك وإسداء المشورة لها ومساعدتها بعد عام ٢٠١٤. وعلى نحو أعم، تقر منظمة حلف شمال الأطلسي بأن إسهامها في استقرار أفغانستان لا يمثل سوى جزء من مجهود أكبر يبذله الأفغان أنفسهم، والمجتمع الدولي، للتصدي لمجموعة واسعة من التحديات في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية التي تواجهها أفغانستان. وفي ذلك السياق، يرتهن الكثير مما يمكن عمله بمواصلة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وتحديدا، بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وما من شيء غير العمل معا بروح النهج الشامل سيمكننا من تحقيق الأهداف المحددة على نحو واضح في قرارات مجلس الأمن، والتي تستجيب لتطلعات الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد إفانس على بيانه.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ريفار (كندا) (تكلم بالانكليزية): لقد عشنا شتاء

وربيعا حافلين بالأحداث فيما يتعلق بأفغانستان. ومناقشة اليوم في مجلس الأمن تنعقد في أعقاب مجموعة من الاجتماعات الرئيسية الرفيعة المستوى على مدى الشهرين الماضيين، شملت مناقشات بشأن مستقبل انخراط المجتمع الدولي في أفغانستان بعد انتهاء الفترة الانتقالية. ففي بون وكامب ديفيد وشيكاغو، أحرزت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي تقدما كبيرا في حشد دعم متواصل لأفغانستان، وأقرا بمفهوم المساءلة المتبادلة. وكندا على ثقة بأن مؤتمر طوكيو الذي سيعقد في ٨ تموز/يوليه سيمكننا من الاستفادة من ذلك التقدم، لكفالة قيام أفغانستان بالإصلاحات المطلوبة وحصولها على الدعم اللازم ليك تنفذ بنجاح خطتها الإنمائية من حيث تحقيق الاعتماد على الذات، والرفاه، والاستقرار خلال المراحل المتبقية من الفترة الانتقالية وأثناء عقد التحول.

لقد كانت كندا وستظل شريكا ملتزما في أفغانستان. وكما قال رئيس الوزراء ستيفن هاربر في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي، ستواصل كندا بعثتها الحالية المعنية بالتدريب إلى غاية آذار/مارس ٢٠٠٤، بغية كفالة استفادة قوات الأمن الوطنية الأفغانية من تدريب جيد، وضمان قدرتها على الاضطلاع بالمسؤولية عن الأمن القومي في بلدها.

وللإسهام في بناء مستقبل آمن لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤، وتعزيز المكاسب المحققة حتى الآن، أعلن رئيس الوزراء أيضا في شيكاغو عن أن كندا ستقدم ١١٠ ملايين دولار كل سنة على مدة ثلاثة أعوام اعتبارا من عام ٢٠١٥، للمساعدة على دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية لاستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في أفغانستان تنعم بالسيادة والديمقراطية.

وبينما نحضر لمؤتمر طوكيو، تنوه كندا بجهود حكومة أفغانستان لوضع استراتيجيها لدعم الاعتماد على الذات في أفغانستان. وتركز الرؤية الاستراتيجية الوطنية المعنية بعقد التحول على التحديات الأمنية الرئيسية في أفغانستان، وهي بذلك توفر لمسؤولي الحكومة الأفغانية والمانحين إطارا مشتركا لدعم عملية إنمائية يتولى زمامها الأفغان. ولدى مواصلة بلورة ذلك الإطار، توصي كندا بزيادة التركيز على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، وعلى الاحتياجات الخاصة المتعلقة بالتحديات الإنسانية المتواصلة في أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى العمل مع شركائنا لكي نجعل من مؤتمر طوكيو معلما في تحديد الدعم المدني لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤. وأثناء القيام بذلك، سيتطلب الأمر وضع إطار واضح وموثوق للمساءلة، إذا أيرد النجاح والاستمرار لجهود حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بغية تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. ومما يكتسي أهمية محورية في ذلك الصدد، القيام في الوقت المناسب بإقرار برامج وطنية ذات أولوية و تتسم بحسن تسلسلها وقابلتها للتنفيذ ووضوح نواتجها المتوخاة، إحراز التقدم الملموس صوب الاستجابة لمقاييس برنامج صندوق النقد الدولي، وتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على تمويل الميزانية وإدارتها وتنفيذها.

ولا تزال كندا متفائلة بأن الجهود المنسقة التي تبذلها حكومة أفغانستان لوضع إستراتيجيتها للاعتماد على الذات تنم عن التزام قوي بمعالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة، التي قوضت بشكل كبير التنمية في البلد. فالحد من الفساد، وتعزيز المؤسسات القضائية، وتعزيز مشاركة النساء بصورة هادفة، وإجراء انتخابات تستجيب للمعايير الدولية، كلها أمور لا تزال تشكل مؤشرات رئيسية فيما يتعلق بالعملية الانتقالية. ولابد أن تظهر انتخابات عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تحسن النزاهة والشمولية والاستدامة، وتفضي إلى انتقال السلطة بانتظام، وعلى نحو يعتبره عموم أبناء أفغانستان انتقالا مشروعا. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب على أفغانستان أن تقوم بالإصلاح الانتخابي المطلوب استنادا إلى توافق وساع في الآراء فيما بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

إن حالة النساء والفتيات الأفغانيات تستحق أيضا اهتمامنا الثابت. وتعتقد كندا أن الحكم على نجاح عقد التحول يجب أن يستند إلى مدى إسهام النساء في الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية الشاملة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن نعزز المبدأ الذي وضع في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لهذا العام، الذي أقر باستحالة استدامة الاستقرار السياسي والحكمة الديمقراطية والنمو الاقتصادي بدون إتاحة فرص كاملة ومتساوية للنساء والرجال، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية ممارسة الشعائر الدينية. لا يزال النهوض بالنساء والفتيات في أفغانستان وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لديهن أولوية بالنسبة لكندا. وتتجسد تلك الأولوية في برامجنا المدنية المتواصلة والرامية إلى تحسين صحة الرضع والأمهات، وتعليم الفتيات، ومحو الأمية لدى النساء، وتعزيز إمكانية وصول النساء إلى نظامي القضاء والانتخابات الأفغانيين ومشاركتها فيهما. وستواصل كندا أيضا الاضطلاع بدور رئيسي في التنسيق مع المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات والشبكات النسائية، لزيادة التنسيق وتعزيز الدعوة إلى التغيير المستدام.

وبالإعلان مؤخرا عن المرحلة الثالثة من انتقال المسؤولية عن استتباب الأمن، يجب علينا أن نظل متيقظين إزاء أثر هذه العملية على النساء والفتيات، ونعمل على مواجهة التهديد المتمثل في العنف الجنسي والعنف الجنساني. ولدى القيام بذلك، يجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزامنا المشترك بمراعاة اختلاف التجربة بين النساء والرجال في حالات الصراع وفي الدول الضعيفة، وتعزيز مشاركة النساء بصورة هادفة في السلام والأمن، واتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات في الصراعات المسلحة، على النحو المحدد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

(تكلم بالفرنسية)

إن إعلان الرئيس كرزاي مؤخرا عن المرحلة الثالثة من العملية الانتقالية مؤشر آخر على ازدياد قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية عن استتباب الأمن في بلدها. وفي الأشهر الأخيرة، أثبتت قوات الأمن بما قامت به من أعمال أن قيادتها وقدراتها تتطور بسرعة، لاسيما خلال الهجمات التي شنها المتمردون في كابول في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل.

ولا تزال المصالحة السياسية الوطنية تكتسي أهمية محورية لإحلال السلام الدائم في أفغانستان. وكندا تظل متفائلة بإحراز التقدم في عملية السلام استنادا إلى مصالحة مجتمعية واسعة، والعدالة الانتقالية واحترام مبادئ بون.

ولا تزال كندا تدعم الجهود المبذولة بقيادة أفغانية بغية الانفتاح على الأطراف التي تنبذ العنف، ولا صلة لها بتنظيم القاعدة أو غيره من التنظيمات الإرهابية، وتحترم الدستور الأفغاني. وعلاوة على ذلك، لا يمكن النظر في إمكانية تحقيق المصالحة في أفغانستان بمعزل عن العوامل الإقليمية. وفي ذلك السياق، تجد كندا ما يثلج صدرها في التقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة صوب تعزيز التعاون الإقليمي، لاسيما من خلال عملية اسطنبول.

وخلال المؤتمر الوزاري الذي عقد باسطنبول في وقت سابق من هذا الشهر، نوعت كندا بالجهود المتواصلة لبلدان مبادرة ”قبل آسيا“، للمضي قدما في عملية بقيادة إقليمية تنطوي على اتخاذ تدابير تعاونية ملموسة بغية معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة. وكندا على استعداد لدعم تنفيذ العملية وما يتصل بها من تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك من خلال تيسيرنا المتواصل لعملية التعاون بين أفغانستان و باكستان.

وإذ تمضي كندا قدما بمعية شركائها الإقليميين والدوليين، فإن هدفها النهائي يظل هو الحفاظ على المكاسب التي تحققت نتيجة لتضحيات القوات الكندية والأفغانية و الدولية، ومساعدة الشعب الأفغاني على إعادة بناء مجتمع أفضل من حيث الحوكمة،

وأكثر استقرارا وأمانا، مجتمع لن يكون مرة أخرى على الإطلاق ملاذا آمنا للإرهابيين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة فريمن – ديكن (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد لاتفيا بيان الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي ببعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/462)، والسيد لادسو والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين، والممثل الخاص يان كوبيتش، وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عمله المهني والمخلص. ستكتسي جهود الأمم المتحدة لتنسيق وكفالة الدعم الدولي لأفغانستان في السنوات القادمة أهمية خاصة.

وتؤكد لاتفيا مجددا التزامها الطويل الأجل بدعم أفغانستان في جهودها لمواجهة التحديات المتبقية في مجال العملية الانتقالية، التي تنطوي على تولي الحكومة الأفغانية لمسؤولية القيادة. وستظل تلك التحديات تتطلب اتباع نهج منسق بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتباع نهج منسق أيضا فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي، التي يجب أن تكون جهودها مكملة. وفي ذلك الصدد، فإن مؤتمري بون وكابول، ومؤتمر قمة شيكاغو، والمؤتمر القادم في طوكيو، فضلا عن الاجتماعات الإقليمية على مختلف المستويات، تكتسي أهمية خاصة. ولكفالة تعزيز اتساق جهود الأمم المتحدة في أفغانستان، ترحب لاتفيا بالاجتماع الأول الذي عقد في أيار/مايو بين الحكومة الأفغانية وجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها البالغ عددها ٢٧، وتعرب عن أملها أن يتواصل هذا الحوار الجاري.

وتعتقد لاتفيا أن التعاون الإقليمي الفعال عامل مهم لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الطويل الأجل في أفغانستان. ولابد من بناء الثقة بين أفغانستان وجميع جيرانها المباشرين والبعيدين لتحقيق الاستقرار والتنمية على وجه عام في المنطقة، ودعمها من المجتمع الدولي. وعلى نحو خاص، نرى أن بلدان وسط آسيا تضطلع بدور مهم في الإسهام في تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن في أفغانستان والمنطقة برمتها، وينبغي إشراكها بصورة وثيقة في جهود المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

التهديدات عبر الوطنية مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات تعرض للخطر أمن أفغانستان ونمو الاقتصاد المشروع، فضلا عن السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن أمن الحدود ومسائل الاتجار بالمخدرات تتطلبان تنمية التعاون بين البلدان المجاورة، ولاتفيا تشجع بلدان المنطقة على تعزيز التعاون في هذا الصدد. وتقدم لاتفيا من جانبها مساهمة مالية مستمرة للمشروع المشترك بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا، الذي يُنفذ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتدريب العاملين في مكافحة المخدرات في أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى. نرحب أيضا بإطلاق البرنامج القطري لأفغانستان التابع للمكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ في أيار/مايو من هذا العام.

وتعتقد لاتفيا أنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار المنظور الاقتصادي الطويل الأجل لأفغانستان، بما في ذلك تعزيز تنمية البلد بوصفه أحد محاور النقل والمرور العابر في المنطقة. ولكي تسهم لاتفيا في الجهود المشتركة في هذا الصدد، فقد استضافت حلقة عمل دولية في أيار/مايو، في ريغا، بشأن التحول المحتمل لشبكة التوزيع الشمالية إلى طريق عبور تجارية. وحضر حلقة العمل أكثر من ١٥٠ مسؤولا حكوميا رفيع المستوى وخبراء في السياسة الخارجية وممثلو شركات النقل والخدمات اللوجستية من ٣٠ بلدا، بما في ذلك من آسيا الوسطى. وخلال حلقة العمل، أعلنت لاتفيا أيضا تبرعها بدعم تدريب الخبراء الأفغان في مجالي السكك الحديدية والطيران المدني، وقد لاقى الحافز

ترحيب وفد أفغانستان.

ويكمّل ذلك الحافز المشاركة المستمرة للاتفيا في المشاريع المدنية في أفغانستان، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها وتمكينها الاقتصادي. تؤدي المرأة دورا حيويا في عملية السلام، كما أقر بذلك في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما ينبغي أن تشارك في وضع وتنفيذ إستراتيجيات ما بعد الصراع، من أجل كفالة أن تؤخذ مصالحها في الاعتبار.

أود مرة أخرى أن أعيد تأكيد التزام لاتفيا ببقائها شريكا نشطا يعول عليه في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل أفغانستان مستقر وآمن ومزدهر في منطقة مستقرة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): وبما أنني آخر المتكلمين، كما أنه وقت الغداء، سأوجز بياني، وسيتم تعميم البيان الكامل.

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لوكيل الأمين العام لادسو، فضلا عن السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

لا تزال أفغانستان تواجه بعض التحديات المهمة التي يمكن أن تعرقل تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد وتضر بالأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن الإرهاب والعنف والتطرف والمخدرات إنتاج المخدرات والاتجار بها هي من بين التهديدات الرئيسية التي تواجه أفغانستان. ولكن أحد المسائل المهمة بالنسبة للمنطقة وفي مجال العلاقة بين أفغانستان وجيرانها هي وجود القوات الأجنبية في البلاد. وقد شكل ذلك الوجود مصدر قلق أمني كبير على مدى العقد الماضي بالنسبة للبلدان المجاورة والمنطقة ككل.

وإذا حللّنا الحالة في الميدان، فنحن نعتقد أن ينبغي للمشاركة الدولية الطويلة الأجل في أفغانستان ألا تؤدي إلى وجود طويل الأجل أو قواعد عسكرية أجنبية دائمة أو وجود عسكري وأمني في أفغانستان. فكلما طالت فترة وجود القوات الأجنبية استمرت أوج العجز. وبطبيعة الحال، أكدت السلطات الأفغانية لجيران أفغانستان أن هذا الوجود الطويل الأجل لن يكون مصدرَ قلق أمني بالنسبة لجيرانها. ومع ذلك، في حالتنا، على الأقل، فقد شهدنا حوادث انتهاك الطائرات بلا طيار لمجالنا الجوي ومن الواضح أنه لا يمكن المساس بالاعتبارات الأمنية.

وهناك مجال آخر يبعث على القلق المستمر وهو إنتاج المخدرات والاتجار بها. أشار السيد فيدوتوف في بيانه اليوم، إلى أن أفغانستان تنتج ٩٠ في المائة من الأفيون في العالم. والمخدرات القادمة من أفغانستان لا تؤثر على البلدان المجاورة فحسب ولكن أيضا على بلدان أخرى بعيدة عن المنطقة. وقد أعاق هذا التهديد نهوض البلدان المتضررة نحو تحقيق التنمية، وعرضت تماسك نسيجها الاجتماعي للخطر.

أما على الصعيد الوطني، فقد اتخذت جمهورية إيران الإسلامية تدابير شاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وبناءً على هذا النهج، حشدت جمهورية إيران الإسلامية ٣٠ ٠٠٠ من القوات العسكرية وموظفي إنفاذ القانون على طول الحدود المشتركة مع أفغانستان وباكستان. كما عززنا وأعدنا تأهيل التحصينات والمرافق ونظم المراقبة الاستخبارية في المعابر ونقاط التفتيش الحدودية من أجل منع دخول قوافل التهريب إلى البلد، والقضاء عليها في حالة تسللها. إن أكثر من ٤٠٠ كيلومتر من السدود على طول الحدود، و ٨٠٠ كيلومتر من القنوات العميقة، و ٩٠ كيلومترا من الجدران الأسمنتية، و ٢٠ كيلومترا من الحواجز و ١٤٠ كيلومترا من سياج الأسلاك الشائكة ليست سوى بعض من تدابير الرقابة والأمن التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية على طول حدودها الشرقية. وزار تلك المنطقة السيد فيدوتوف خلال زيارته لإيران في تموز/يوليو ٢٠١١.

ولكي تكون معركتنا ضد المخدرات فعالة، هناك حاجة إلى مراجعة السياسات والبرامج الإقليمية والدولية من أجل التغلب على أوجه القصور والتصدي لها بشكل فعال في معالجة مشكلة عالمية مثل المخدرات. إن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد مرة أخرى عزمها الأكيد على مكافحة هذه المشكلة العالمية الهامة، وتعرب عن استعدادها للتعاون مع الآخرين من أجل التوصل إلى حل حاسم لهذه المشاكل التي هي موضع اهتمام عالمي.

فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ومؤتمر طوكيو، ونحن نؤيد كليهما تأييدا كاملا، سوف يتم تعميم بياني كاملا بين زملائي.

الرئيس (تكلم بالصينية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.